الأمم المتحدة S/PV.5249

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢٤٩**

الثلاثاء، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوشيما	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بن مهيدي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليونان	السيد فاسيلاكس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2005/525)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-46884 (A)

0546884

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2005/525)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أنه لأمر حسن أن نرى الزملاء في المجلس قد عادوا إلى نيويورك وتبدو عليهم السعادة واستعادة الطاقة الكاملة.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركيا، جمهورية كوريا، كندا، ماليزيا، الهند يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أرنو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/525، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. الآن أعطيه الكلمة.

السيد أرنو (تكلم بالانكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة الجديدة لي لأحيط المجلس علما بالحالة في أفغانستان. معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام (S/2005/525)الذي يصف التطورات التي حدثت منذ آذار/مارس ٢٠٠٥ وكذلك المحاولات الرامية إلى تقديم تقييم أولي لتنفيذ اتفاق بون حتى الآن. وحيث لم يبق سوى أكثر من ثلاثة أسابيع بقليل قبل يوم الاقتراع، اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم أحدث المعلومات إلى المجلس بشأن الإعداد للانتخابات وعدد من التطورات ذات الصلة.

لقد انطلقت الحملة الانتخابية رسميا الأسبوع الماضي، في ١٧ آب/أغسطس، وبدأ المرشحون يطوفون في أرجاء البلد التماسا للتأييد الانتخابي بتوزيع الملصقات وتنظيم التجمعات وتقديم التصريحات لوسائط الإعلام. وفترة الحملة الانتخابية يحكمها قانون الانتخابات واللوائح

التي أصدرتها الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، التي تحمي حرية التعبير والتجمع ولكنها تضع أيضا قيودا على الخطب والمواد التي تحرض على العنف أو الكراهية الدينية أو العرقية. ويراقب الحملة مراقبون دوليون من الاتحاد الأوروبي ومراقبو انتخابات دوليون آخرون وأفغان. وستواصل لجنة حقوق الإنسان الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بدورهما، التحقق طوال الفترة من ممارسة كل المرشحين والمواطنين حقوقهم الانتخابية.

وظل توفير الفرص المتكافئة للمرشحين شاغلا مستمرا منذ الانتخابات الرئاسية التي أجريت السنة الماضية وهي مهمة صعبة بشكل خاص هذه السنة في منافسة تشمل ٨٠٠ ٥ مرشح. وقد ساعد إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هذا الصدد، وكذلك إثبات عدم أهلية عدد من المرشحين الذين لديهم صلات بجماعات مسلحة. وأحدث تقرير قدمته لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة وبعثة الأمم المتحدة يظهر تحسينات فيما يتعلق بسلوك المسؤولين الحكوميين ولكنه يظهر أيضا خوفا متبقيا وسط المواطنين من عمليات الترهيب.

ويجري تنفيذ برنامج إعلانات معتمد من خلال لجنة وسائل الإعلام التي انعقدت من جديد. ويوفر البرنامج للمرشحين فرصا مجانية متساوية في منافذ الإذاعة والتلفزة المصدق عليها. وعلاوة على ذلك، تلقى المرشحون مجموعة مواد إعلامية من أمانة الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات لمساعدتهم على فهم حقوقهم المتعلقة بالحملة الانتخابية. ولأغراض التعليم المدني، تم إصدار مليون نموذج لأوراق الاقتراع في شكل ورقة الاقتراع الحقيقية. وهي ستمكن الناخبين في جميع أرجاء البلد من التعرف على ورقة الاقتراع التي غالبا ما تكون مزدحمة للغاية، حيث يكون عليها أكثر من ٣٠٠ اسم في مقاطعة كابل.

إن الاستعدادات النهائية ليوم الاقتراع جارية. وتم إنتاج حوالي ٤٠ مليون ورقة اقتراع لـ ٦٩ اقتراعا مختلفا وهي جاهزة للتوزيع في أرجاء البلد. وتم حتى الآن تسليم أوراق الاقتراع لإحدى عشرة مقاطعة، وستصل البقية مكاتب المقاطعات في موعد لا يتجاوز ٣ أيلول/سبتمبر. وهناك خطط احتياطية، توفر مواد فائضة كافية لمعالجة أي حالات نقص في مراكز الاقتراع.

وتقوم أمانة الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات بتعيين أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ مسؤول عن مراكز الاقتراع، والعديد منهم يُختارون من بين الموظفين الذين عملوا خلال الانتخابات الرئاسية السنة الماضية. وقد اكتمل تدريب ١٣٠ مدربا قبل يومين فقط في كابل. وسيطبق الآن التدريب التسلسلي على أكثر من ٦ ٠٠٠ مسؤول عن مراكز الاقتراع. ولضمان الفرص المتكافئة لمختلف جماعات الأقليات، يؤخذ في التعيين والتدريب اعتبار خاص للنساء والبدو والمعاقين.

وظلت أمانة الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات تعمل مع الهيئات الأمنية الوطنية والدولية لوضع الخطة النهائية للأمن ونشر القوات ليوم الاقتراع. ومع وجود أكثر من ٦ ٣٠٠ مركز اقتراع تم تحديدها، سيكون مطلوبا حوالي ٣٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الأفغانية لتأمين الحلقة الأولى حول مواقع الاقتراع، ومراكز عد الأصوات ومباني الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات للتمكين من نشر قوة الاستجابة السريعة. ووصلت قوة عسكرية دولية ذات قدرة على التدخل السريع تتكون من فرق من إسبانيا ورومانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، وستنشر بوصفها قوة دعم للقوات الوطنية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أحيي بصفة خاصة ذكرى جنود الفرقة الاسبانية السبعة عشر الذين ماتوا في حادثة

تحطم طائرة مروحية في ١٦ آب/أغسطس وأن أعرب أيضا عن امتناننا للحكومة الإسبانية، التي ترسل الآن قوات جديدة وطائرات لتأمين العملية الانتخابية.

وتجري الإدارة اليومية للعمليات الميدانية والتنسيق الأمني في مركز العمليات الانتخابية المشتركة، الذي بدأ العمل الأسبوع الماضي، بمشاركة من وزارتي الداخلية والدفاع، ومديرية الأمن القومي، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وقوات التحالف.

وأود الآن أن أقدم إلى المجلس استعراضا للأحداث الانتخابية الرئيسية التي ستجري على الفور بعد يوم الاقتراع.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر، ستبدأ الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات في عد الأصوات، الذي يتوقع أن يكتمل بحلول ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قبل بداية شهر رمضان. وتم تحديد مراكز مخصصة للعد في المراكز الإقليمية؛ وهي توفر ظروفا أمنية أفضل وتتيح وجودا واسعا للمراقبين الدوليين والمحليين. وخطة النقل التي تتبعها الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات ستضمن لنقل صناديق الاقتراع من أماكن التصويت إلى مراكز العد الحماية من التلاعب والتزوير بأفضل طريقة ممكنة. وستعلن النتائج الجزئية في المقاطعات بالتعاقب أثناء عملية العد.

ومن المتوقع أن يكون قد تم إعلان النتائج التمهيدية لجميع المقاطعات بحلول ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وسوف تلي ذلك فترة أسبوعين تقضي خلالهما لجنة الشكاوى الانتخابية في الشكاوى المقدمة بشأن العملية والنتائج التمهيدية. أما النتائج النهائية لانتخابات الفولسي جيرغا ومجالس المقاطعات فينبغي توثيقها قرب نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

وبعد هذا التوثيق، سيقوم كل مجلس من مجالس المقاطعات بدوره خلال النصف الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، في أغلب الظن، بانتخاب ممثله في مجلس الشيوخ. وسيجري ذلك بالاقتراع السري في يوم واحد في جميع أنحاء البلد. كما سيلزم أن يعين الرئيس ١٧ عضواً في مجلس الشيوخ استناداً إلى ترشيحات المنظمات الاجتماعية والأحزاب السياسية وعامة الجمهور. ويبلغ الجدول الزمني الذي أجملته من فوري ذروته بافتتاح الجمعية الوطنية قبل نهاية العام.

وترقبا لانعقاد الجلسات الأولى للجمعية الوطنية، تم توظيف وتدريب موظفي أمانة الجمعية الوطنية البالغ عددهم ١٢٠ موظفاً، ووُضع هؤلاء الموظفون في برلمانات أجنبية في استراليا وألمانيا وإيطاليا وإندونيسيا وتركيا وسري لانكا والمغرب وفرنسا والهند وهولندا.

وفي ما يتعلق بمجالس المقاطعات، اعتمدت الحكومة في الأسبوع الماضي تشريعاً يمنح هذه المجالس ما يشكل في الواقع دوراً استشاريا بالنسبة للإدارة المحلية، بما في ذلك إسداء المشورة حيال الإنفاق الحكومي في المقاطعات المعنية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيط المجلس علماً بتعديل هام وضروري أجري على الميزانية الانتخابية الإرشادية السابقة. فقد ذكرت أمانة الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، بالتشاور معنا على مدى الأيام القليلة الماضية، أن الاحتياجات من الموارد التي كانت متوقعة في الأصل وقدرها ١٤٩ مليون دولار يتعين تنقيحها لتكون ١٥٩ مليونا. وهذه الزيادة البالغة ١٠ ملايين دولار تعزى بدرجة كبيرة إلى زيادة في تكاليف الاقتراع وعدّ الأصوات نظرا للزيادة في إنتاج بطاقات الاقتراع والاحتياجات المتعلقة بالنقل. ذلك أنه بعد اختبار تصميمات مختلفة لبطاقات الاقتراع لكفالة ملاءمتها للناخبين ذوى المستويات البالغة الانخفاض في القراءة والكتابة، وقع الاختيار في نهاية المطاف على بطاقة كبيرة شكلها مثل نشرة صغيرة، يصل عدد

صفحاتها إلى سبع صفحات في حالة مقاطعة كابول. وترتب على هذا بدوره احتياجات شديدة التعقيد والتكلفة لطبع البطاقات؛ كما أدى شكل البطاقات وحجمها إلى زيادة كبيرة في حجم صناديق الاقتراع عن المستخدمة في عام ٢٠٠٤. وأخيراً، فقد نتج عن مجرد وزن تلك اللوازم وحجمها زيادة الاحتياجات إلى عشرة أمثال في وسائل النقل والتوزيع. وسأكون ممتنا لو أن مجلس الأمن ينضم إلينا في طلبنا العاجل الى المجتمع الدولي أن يسد هذه الفجوة في التمويل، التي تبلغ الآن ٢٩,٦ مليون دولار.

ويتناول تقرير الأمين العام (S/2005/525) بالتفصيل شواغلنا إزاء تدهور الحالة الأمنية في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وهو موضوع شدّدت عليه أيضا في إحاطتي الإعلامية بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه (انظر S/PV.5215). ولم تخف حدة تلك الشواغل منذ وضع هذا التقرير، بل على العكس من ذلك، بعد انخفاض في عدد الحوادث في أواخر تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس، ها هي الهجمات قد استؤنفت بكثافة متزايدة في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق، ولا تزال الكمائن واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكل التكتيك المفضل لدى المتطرفين. وقد زرع في الأيام الأخيرة عدد كبير من الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مدينة قندهار. وفي حادث خطير وقع في ١٧ آب/أغسطس، استُهدفت حافة للشرطة الوطنية الأفغانية فقُتل ضابط وأصيب ١١ فرداً. ولا يزال ينجم عن القتال بين العناصر المناهضة للحكومة والقوات العسكرية الوطنية والدولية خسائر عالية في الأفراد.

واستؤنفت كذلك الهجمات على قادة المجتمع، وهي ظاهرة لم تكن موجودة في العام الماضي، وبمقتل اثنين من الزعماء الدينيين المعتدلين الموالين للحكومة في الأسبوع الماضي يصل عدد رجال الدين الذين قُتلوا إلى ثمانية على الأقل.

وإزاء هذه الخلفية، يتناقص عدد الهجمات التي تشن على موظفي الأمم المتحدة مقارنة بالعام الماضي، كما أن ما يستهدف منها العملية الانتخابية، أي الهجمات على المرشحين والعاملين في الانتخابات، كانت بصفة رئيسية غير مباشرة أكثر منها مباشرة. وقد يشير هذا إلى أن المتطرفين، وربما قد استفادوا من تجربة العام الماضي مع الانتخابات الرئاسية، قرروا استهداف القوات المؤيدة للحكومة والقوات الدولية، بدلا من محاولة وقف الانتخابات البرلمانية. غير أن من السابق لأوانه أن نستبعد شن محاولات لإحداث إضرار جسيمة بالانتخاب قبل يوم الاقتراع أو أثناءه أو بعده. علاوة على ذلك، فإن زيادة انعدام الأمن في المقاطعات على طول خط الحدود الشرقية يعد في حد ذاته مدعاة للقلق بشأن الانتخابات في تلك المناطق. وقد أشارت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في التقرير الذي نشر بالأمس عن النتائج التي خرجا بها في ما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية خلال الشهرين الماضيين إلى أنه:

> ”بالرغم من فشل المتطرفين في إخراج العملية عن مسارها أو الضغط على المرشحين لكي ينسحبوا، فإن ثمة إمكانية قائمة في أن يكون لخطر شن الهجمات المتسمة بالعنف تأثير على الحملة الانتخابية وعلى يوم الانتخاب، مما يحتمل معه أن تحرم قطاعات من السكان الباشتون من ممارسة حق الاقتراع“.

وهذه التطورات التي طرأت على الجبهة الأمنية تذكّر بالعقبات التي يواجهها الأفغان في إعادة بناء بلدهم. ورغم ذلك فإننا على ثقة بأن جمعية وطنية تمثيلية ستُنشأ بحلول نهاية هذا العام، وبأن عملية بون بذلك سيكتمل نجاحها. وإذا عدنا بالنظر إلى الوراء، كما يفعل تقرير الأمين العام، إلى مراحل الانتقال السياسي المتعاقبة منذ عام ٢٠٠١، فإن هذا

يعد إنجازا رائعا بالفعل. وهو يبرهن على أن دعوة الشعب إلى المشاركة في تشكيل مجتمعه إنما هي أداة بالغة القوة في الواقع، برغم احتمالات فشل المؤسسات ومعدلات التسلح والعنف المرتفعة. فهو لا يمنح أفغانستان مؤسسات مشروعة فحسب، بل يعمل أيضا على دفع عملية نزع السلاح، وإعادة تجهيز الوكالات الأمنية، وإنشاء الأحزاب السياسية، وإصدار تشريعات جديدة بشأن هياكل وسائل الإعلام والهياكل الإدارية، وأهم من ذلك نشوء ثقافة للتعددية السياسية تنبذ استخدام العنف التماسا للمنصب السياسي. كما أن هذا النهج الديمقراطي آخذ في توليد توقعات شعبية تجاه الحكومة والمسؤولين المنتخبين، ومعايير أشد صرامة في الحكم عليهم.

وبذلك يشكل هذا النهج الديمقراطي أيضا إلى حد كبير مضمون خطة المرحلة التالية لبون. وللأمن أهمية غالبة في هذا الصدد، وستظل السيطرة على التطرف والعنف وعلى الأشكال الأخرى من انعدام الأمن تتصدر جدول أعمال الحكومة وملايين الأفغان الذين لا يزال جني أهم ثمرة للسلام، وهي الأمن، هدفا بعيد المنال بالنسبة لهم حتى مع قرب انتهاء عملية بون. وسوف يتعين أن يلحق تعزيز مؤسسات الدولة الرئيسية، من شرطة وقضاء وإدارة مدنية، بالتقدم المحرز في إنشاء الجيش الوطني الأفغاني، وسيتعين أن يصبح أثره ملموسا حيثما تمس الحاجة إليه إلى أبعد حد، أي على الصعيد المحلي. وسيتعين أن تمسي عمليات إعادة الإعمار المتفرقة استراتيجية شاملة للتنمية يمكنها الاستفادة للغاية من الأصول الاقتصادية لأفغانستان وإرساء قاعدة يعتمد عليها في إدرار الدخل للدولة. وأخيرا، سيظل القضاء على صناعة المخدرات من الأهداف الرئيسية، التي يتوقف عليها إحراز التقدم في مجالات أخرى جدّ كثيرة.

ومن الأمور المشجعة أن نرى المجتمع الدولي يبدي التزاما بالعمل المتضافر مع حكومة أفغانستان وصولا إلى اتفاق طويل الأمد على بعض المعايير الرئيسية والجداول الزمنية لبلوغ الأهداف التي أشرت إليها. وفي المرحلة القادمة، ستظل الموارد المالية والتقنية والأمنية الدولية تشكل أمورا لا غنى عنها لاستكمال ما لدى الدولة الأفغانية من إرادة سياسية وما تبذله من جهود مالية. وفي هذا الصدد، عرضت حكومة أفغانستان على البعثة وغيرها من الشركاء الدوليين اقتراحا بأن يعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الاتفاق على ما بعد عملية بون خلال النصف الثاني من كانون الثاني/يناير، بعد فترة وجيزة من الافتتاح المرتقب للجمعية الوطنية، التي ينبغي أن تشترك على نحو ملائم في تلك العملية.

ونحن، في الوقت ذاته، نتوق بصفة خاصة إلى أن نشهد توثيقا للروابط بين أفغانستان وجاراتها في جميع الميادين، بما فيها التعاون الأمني، والتبادل التجاري، والتنمية، ومكافحة المخدرات. ونرى أن المؤتمر المزمع عقده يمكن أن يؤدي دورا هاما في هذا الصدد. فاستقرار أفغانستان واستدامة التنمية فيها على الأجل الطويل، وهي من البلدان غير الساحلية، يرتبطان ارتباطا وثيقا باستقرار المنطقة وازدهارها بوجه عام.

والأمين العام، من جانبه، سيبادر فور إجراء الانتخابات إلى التشاور مع الرئيس كرزاي وحكومة أفغانستان، وكذلك مع الشركاء المعنيين، بغية تحديد دور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد عملية بون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية.

قبل أن أفتح باب المناقشة، أود أن أطلب إلى جميع المشتركين ألا تتجاوز بياناتهم خمس دقائق من أجل تمكين المجلس من العمل بفعالية ضمن الجدول الزمني المحدد. وأشكركم على تفهمكم وتعاونكم.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص، جان أرنو، على إحاطته الإعلامية القيِّمة عن الحالة في أفغانستان والتحضيرات الجارية للانتخابات القادمة.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عندما بدأت البرازيل فترة ولايتها في مجلس الأمن، كانت أفغانستان تستكمل خطوة أولية هامة على طريق إعادة البناء والحياة الاعتيادية من خلال اعتماد الدستور الذي أقرته اللويا جيرغا.

ومنذ ذلك الحين، تقدم البلد بثبات، وبدعم دولي، في عملية إعادة بناء المؤسسات وترميم الهياكل الأساسية، وفي تعزيز عملية نزع السلاح والمصالحة، وتمكين مجتمعه من أن يتحمل في نهاية المطاف المسؤولية الكاملة عن مستقبله كأمة. وإجراء الانتخابات الرئاسية بسلام، في العام الماضي، قد أظهر بوضوح تمسك الشعب الأفغاني بالعملية الديمقراطية وتصميمه على تجاوز عقود من الحرب والتدمير، من خلال تدشين عام من السلم والتنمية.

وخلال هذه الفترة، تسنت للبرازيل الفرصة ضمن مجلس الأمن لدعم إنجازات تنفيذ برنامج بون، ولا سيما تأييد تصميم المجتمع الدولي الراسخ على السير قدما بهذه العملية في ظل مناخ من الحرية والسلام.

ومنذ مناقشة مجلس الأمن الماضية للحالة في أفغانستان، تم إحراز تقدم كبير في عملية التحضير للانتخابات التشريعية التي ستجري في ١٨ أيلول/سبتمبر، والتي ستتوج إنجاز عملية بون. ويذكر تقرير الأمين العام (S/2005/525) أن الإعداد الفني للتصويت يجري وفقا للجدول الزمني المحدد، مما يبرهن على الاهتمام البالغ بالعملية السياسية وعلى الثقة بها. وفي هذا الصباح، قدم لنا السيد أرنو معلومات إضافية، ونحن ممتنون له على ذلك.

ومع هذا، فإن العقبات الصعبة القائمة أصلا أمام العملية الانتخابية قد تزايدت أهميتها في الأسابيع الماضية. فهناك حرب لا هوادة فيها تشن من أجل، ليس عرقلة العملية الانتخابية فحسب، بل أيضا من أجل إضعاف شرعية المؤسسات الأفغانية وتعطيل الجهود الدولية الأوسع لإعادة بناء البلد. وفي هذه الأثناء، تفيد التقديرات بأن موجة العنف في أفغانستان قد أزهقت ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص منذ آذار/مارس الماضي.

إن حالة انعدام الأمن العسكري يزيد من حدتها العديد من الادعاءات بشأن أعمال الترهيب ضد المرشحين، ولا سيما المرشحات، ومع ذلك، لم يلجأ أي من المرشحين حتى الآن إلى طلب الحماية التي يوفرها نظام الشكاوى الذي أقامته الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، وربما يدلل ذلك على الحاجة إلى تحسين هذا النظام.

وفي هذا السياق، فإنني أشدد من جديد على الأهمية البالغة لإيجاد مناخ من الاستقرار الأمني والمحافظة عليه. إن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد حقق نجاحا كبيرا. وتدريب قوات الأمن الوطنية يسبق الجدول الزمني الموضوع لذلك. ومع أن الحكومة الأفغانية تستمر في عملها الجاد من أجل تحسين الوضع الأمني، فما زال أمامها الكثير من العمل، ولا سيما بشأن تفكيك ما يزيد على ١ ٨٠٠ من الجماعات المسلحة غير القانونية.

وإن الدعم الدولي الحاسم المتمثل في نشر ٣٠ ٠٠٠ جندي في الميدان، وما يماثل ذلك من الدعم المقدم من البلدان المجاورة، هما العامل الأساسي في منع التهديدات الأمنية الحالية من الانزلاق نحو وضع أكثر خطورة وانتشارا.

وبالرغم من التقديرات التي تشير إلى انخفاض طفيف في زراعة خشخاش الأفيون خلال العام ٢٠٠٥، فإن تجارة المخدرات تستمر إلى جانب عمليات المتمردين، مما يشكل

عقبة تبعث على القلق البالغ في سبيل عودة البلد إلى الحياة الاعتيادية. وفي رأينا، لا بد لعملية البحث عن مصادر عيش بديلة لمزارعي الأفيون من أن ترافقها تدابير أقوى ضد من يقومون بتصنيع الأفيون والاتجار به.

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة إلى التصدي، على وجه الخصوص، للمشاكل الاقتصادية والإنسانية التي سببت المعاناة الشديدة للشعب الأفغاني، ولا سيما فئاته الضعيفة. وما زالت مؤشرات الصحة، والتصحاح، والتعليم، وحقوق الإنسان ومجالات عديدة أخرى تدل على مستويات متدنية. كما أن آثار الكوارث الطبيعية قد تضاعفت حدتها بسبب فقدان قدرات الاستجابة الكافية. وفضلا عن ذلك، فقد أضافت عودة أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ المزيد من الأعباء على كاهل الجهود المبذولة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

إن إعادة بناء أفغانستان لن تحقق نجاحا كاملا إلا عندما يكون لدى أفقر المواطنين الأمل بمستقبل أفضل، خال، ليس من الحرب والعنف فحسب، بل أيضا من آفات البؤس والجوع والمرض.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية. وتثني الصين على جهود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، بقيادة السيد أرنو، من أجل تعزيز إعادة بناء أفغانستان.

إننا نلاحظ مع الارتياح إحراز تقدم في عملية بناء السلام في أفغانستان. ففي الميدان السياسي، حظيت الحكومة الجديدة، بقيادة الرئيس كرزاي، بقبول واسع النطاق من الشعب الأفغاني. وقد تم إرساء سلطة الحكومة المركزية تدريجيا، وجرت عملية انتخابات مجلس النواب ومجالس المقاطعات على نحو منظم.

وفي ميدان التنمية، تغلبت أفغانستان على الآثار السلبية للكوارث الطبيعية، وحافظت على زخم تقدمها السريع في العملية الإنمائية. وشاهد اقتصاد المدن زيادة ملحوظة، وبلغ ارتفاع الإنتاج الزراعي مستويات قياسية.

وفي ميدان الأمن، تمت بيسر عملية إصلاح الجيش والشرطة والقطاعات الأمنية، وكذلك تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتواصل الحكومة الأفغانية بذل جهود كبيرة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وحققت بعض التقدم في هذا الميدان.

وإن دل كل ذلك على شيء، فإنما يدل على أن أفغانستان، بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، استطاعت أن تحقق التقدم المستمر نحو إعادة البناء والتنمية والانتعاش. إن انتخاب برلمان يقوم على قاعدة واسعة لن يكون الخطوة الأخيرة في عملية بون فحسب، بل هو أيضا ضرورة عاجلة من أجل تعزيز سلطة الحكومة الأفغانية. ونأمل مخلصين أن تحافظ جميع المجموعات العرقية والطوائف في البلد على التزامها بالمصالحة الوطنية والوحدة، وأن تشارك في الانتخابات بفعالية من أجل ضمان عملية انتخابات يسيرة تؤدي إلى نتيجة ناجحة، مما سيفضي إلى إنجاز عملية بناء السلام في أفغانستان. وإن نقص التمويل قد أصبح الآن عاملا قد يكون من شأنه إعاقة السير اليسير للعملية الانتخابية وعملية التحضير لها. ونحث مجتمع المانحين على اتخاذ تدابير عاجلة من أجل الوفاء بالالتزامات المقطوعة والتعهد بتبرعات إضافية لسد الفجوة المالية.

وإحلال الاستقرار وتحسين الحالة الأمنية أساسيان من أجل التحضير للانتخابات وإعادة البناء الاقتصادي، وكذلك بالنسبة لجهود الإغاثة الدولية. وتدهور الحالة الأمنية في أفغانستان يشكل مصدرا للقلق البالغ ولا بد من عكس مسار هذه الحالة في أسرع وقت ممكن. ونأمل أن تتمكن

الحكومة الأفغانية، بدعم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والشركاء المعنيين الآخرين، من الاستفادة من الخبرات المكتسبة والدروس المستقاة من الانتخابات الرئاسية في العام الماضي، وتستمر في اتخاذ تدابير فعالة لوقف أعمال العنف المتزايدة وإزالة أية تهديدات أمنية محتملة للعملية الانتخابية.

إن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة، وهي الضامن الأساسي للسلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان، تمس الحاجة إليها أيضا، بما في ذلك ما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة المخدرات في ذلك البلد. و لم تولّد سنوات الحرب الطويلة رغبة ملحّة في أفغانستان لأجل الإنعاش فحسب، ولكنها تمخضت أيضا عن تهديدات خطيرة، بما في ذلك المخدرات. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من مواصلة بذل الجهود لمساعدة أفغانستان على بلورة خطة فعالة للتنمية المتكاملة ومكافحة المخدرات. كما يحدونا الأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من العمل على القضاء على آفة المخدرات بأسرع وقت ممكن، تلك الآفة التي تؤثر بشكل خطير على بناء السلام في أفغانستان، من أجل تعزيز الإنعاش الثابت والتنمية الصحية لاقتصاد ذلك البلد.

وتحقيق الاستقرار الدائم والتنمية في أفغانستان هو لصالح السلام والأمن العالميين. وقد اتخذت الصين إجراءات محددة خلال السنوات الثلاث الماضية لدعم عمليات إعادة التعمير في أفغانستان والمشاركة فيها. وقدّمنا المساعدة إلى أفغانستان في حدود قدراتنا.

ونحن نؤيد استمرار الدور الهام والإيجابي الذي يضطلع به المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. كما نتطلع إلى التوصيات الهامة التي يقدمها الأمين العام بشأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في عملية ما بعد مسيرة بون. ونؤيد كذلك مشروع البيان الرئاسي الذي سيتم اعتماده في نهاية المناقشة التي يجريها المجلس اليوم.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

نود أن نعرب عن امتنانا للسيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفصّلة التي قدّمها عن الوضع في أفغانستان.

ويسرنا أن نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ما فتئت تضطلع بدور هام في النهوض بعملية التسوية في أفغانستان. ويحدونا الأمل أن تبذل حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة قصارى جهودهما من أجل إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات بنجاح في أيلول/سبتمبر من هذا العام. والمهم التمسّك بالجدول الزمني لأجل القيام، في أسرع وقت ممكن، بتشكيل هيئات حكومية قابلة للبقاء تعكس التعددية العرقية والتنوع السياسي للمجتمع الأفغاني.

ونعلّق أهمية كبرى على أنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي ويجيزها مجلس الأمن. وسنواصل تقديم المساعدة إلى التحالف في الاضطلاع بتلك المهمة. ونعرب عن أملنا أن تقدم القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف المساعدات الفعالة إلى السلطات الأفغانية لأجل تهيئة جو آمن قبل الانتخابات القادمة وأثناءها، مثلما حدث خلال حملة الانتخابات الرئاسية. ونفترض أن تواصل منظمة حلف شمال الأطلسي بدقة تنفيذ الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، بما في ذلك تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الأمن.

وبالنسبة إلينا، فإن من أخطر الشواغل التي تنتابنا الزيادة الكبيرة خلال الشهور الأخيرة في الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة، التي أعادت بناء جزء من بنيتها الأساسية وشنت حملة تهدف إلى عرقلة الانتخابات البرلمانية. وفي نفس الوقت، يبذل ممثلو حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، الذين ارتكب معظمهم جرائم حرب واعتداءات جنائية مكشوفة، محاولات دؤوبة للتغلغل داخل هياكل السلطة. وسجّل عدد من كبار المسؤولين في نظام الطالبان السابق أسماءهم بصفتهم مرشحين لعضوية البرلمان. إن تلك الأنشطة، على الأقل من الناحية السياسية، تضرب عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب والمتعلقة بأفغانستان، بما في ذلك القرار الأخير ١٦١٧ (٢٠٠٥) عن تعزيز نظام الجزاءات المفروضة على حركة الطالبان وتنظيم القاعدة.

وتمثّل عملية المصالحة الوطنية خطوة حاسمة نحو تحقيق تسوية شاملة طويلة الأجل للصراع في أفغانستان. ومع ذلك، يجب أن تتم تلك العملية على أساس نهج حذر ومسؤول، لا يؤدي إلى تقويض نظام الجزاءات، الذي يتجاوز نطاقه حدود أفغانستان ذاتها. ويشكّل الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، خطرا حقيقيا على السلام والأمن. وقد يؤدي اشتراكهم في الحياة السياسية الفعالة إلى أفظع العواقب الوخيمة وتقويض استقرار أفغانستان والمنطقة. لذلك يجب اتخاذ إجراءات محددة لمكافحة ذلك المنحى الخطير، ولا سيما في سياق الانتخابات القادمة. وينبغي أن تضطلع كل من القيادة الأفغانية والمجتمع الدولي، وبعثة الأمم المتحدة في المقام الأول، بدور في ذلك الصدد.

وتظل مكافحة إنتاج المخدرات وانتشارها أحد العناصر الأساسية في تحقيق استقرار الوضع في أفغانستان. وتتفق تقديرات الخبراء الأخيرة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع النتيجة التي تم التوصل إليها بأن الجهود الدولية المبذولة لوقف الخطر الذي تشكّله المخدرات في أفغانستان لا تزال غير فعالة بشكل كاف. فأفغانستان على وشك أن تصبح فعلا دولة مخدرات. ونعتقد أنه في المستقبل القريب ينبغي أن تكون أكثر الاستراتيجيات فعالية – وأكثرها اتفاقا مع الحقائق في أفغانستان في هذا الصدد – هي الاستراتيجية التي توفر رقابة محكمة على حدود أفغانستان مع البلدان المجاورة بتعزيز وإنشاء ”أحزمة أمنية“ لمكافحة المخدرات، التي دعت إليها دائما الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

لقد وضعت منظمة معاهدة الأمن الجماعي خطة عمل لمكافحة مخاطر الإرهاب وإنتاج المخدرات المتأتية من أفغانستان. وقد أنشئ فريق عامل معني بأفغانستان تحت رعاية مجلس وزراء خارجية منظمة معاهدة الأمن الجماعي لتنسيق تنفيذ تلك التدابير، بالتعاون مع حكومة أفغانستان. ونهيب بالدول المهتمة والمنظمات الدولية والإقليمية أن تنسّق بشكل وثيق إجراءاتها في ما يتعلق بتسوية ما بعد الصراع في أفغانستان، من خلال الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة، لكي يستطيع ذلك البلد أن يحل المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجهه وأن يصبح دولة ديمقراطية.

ونعتقد أن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشأن الأفغاني في أعقاب استكمال عملية بون ينبغي أن يتضمن بشكل خاص تنسيق جهود بناء السلام وإعادة التعمير التي يبذلها المجتمع الدولي. ولا يزال يتعين علينا تحديد الهيكل الواضح لوجود الأمم المتحدة في المستقبل، الذي يجب أن يُشرك الأفغان أنفسهم في هذه العملية وأن يراعي الاحتياجات الحقيقية للبلد. وتعتزم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الاضطلاع بدور بناء جدا في ذلك العمل.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالأسبانية): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس ووفد اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لتبادل الآراء حول الإنجازات الرئيسية التي تحققت في أفغانستان منذ بدء عملية بون، أي قبل ما يقرب من أربع سنوات، وكذلك للنظر في الآفاق المستقبلية الناتجة عن الانتخابات التي ستجرى في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

أود أيضاً أن أعرب عن الشكر للسيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على المعلومات المفصلة التي وفرها لنا وعلى عرضه الوافي للتقرير الأخير للأمين العام عن هذا البند (S/2005/525). ونشيد بقيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ ومن خلاله، نعرب عن تقديرنا لأعضاء البعثة الآخرين.

إن إجراء انتخابات البرلمان (فولسي جيرغا) وانتخابات مجالس المقاطعات في غضون أقل من شهر من الآن سوف يتمم عملية الانتقال السياسي التي بدأت في بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وإذ لا يغيب عن بالنا ما أبلغنا به السيد أرنو من وجود عجز مالي يبلغ حوالي ٣٠ مليون دولار في تمويل عملية تنظيم الانتخابات، نهيب بالجهات المانحة الدولية ألا تدخر وسعاً من أجل تغطية العجز وتلبية الاحتياجات.

وبشكل عام، فإننا نتفق مع السيد أرنو في تقييمه بأن التقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي لم يقابله تقدم مماثل في المجالات الرئيسية الأخرى مثل الأمن والاستقرار وإعادة البناء الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق لأنه بعد زهاء أربع سنوات من بدء عملية بون، لا تزال الأوضاع الأمنية هشة للغاية – لا سيما في مناطق الجنوب وبعض المناطق الشرقية من أفغانستان، وأن مستويات العنف الحالية تتجاوز ما كانت عليه في السنوات الماضية.

هنا، وباسم رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المعنية بالقاعدة والطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، أود أن أؤكد أننا سنواصل العمل بفعالية مع أعضاء اللجنة الآخرين من أجل مكافحة إرهاب القاعدة والطالبان، داخل أفغانستان وخارجها على حد سواء.

وكما يلاحظ، فإن استئناف العنف كان متوقعاً مع اقتراب موعد الانتخابات، حيث دأبت المجموعات المتمردة على محاولة تقويض العملية السياسية وعرقلة بناء المؤسسات الأفغانية الديمقراطية. ولكن، لا بد لنا أن نلاحظ بقلق بالغ أنه رغم الحملة العسكرية القائمة منذ سنوات والجهود العديدة التي تبذل في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي، اتسع نطاق التمرد وزاد تعقد أسلحته وازدادت أساليبه عنفاً وتأثيراً وما زالت موارد تمويله قائمة.

إن مقتل ١٧ جندياً إسبانيا قبل بضعة أيام لدليل آخر على التحديات التي نواجهها في هذا المجال. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا لأسر الضحايا ولشعب وحكومة إسبانيا.

ونحن نقر بحجم الجهود المبذولة سعياً للسيطرة على الموقف، ولكن ينبغي لنا أن نشدد على أن أي رد عسكري على أنشطة التمرد هذه يجب أن يكون جيد الإعداد تلافياً للتسبب في معاناة أكبر للسكان المدنيين، الذين طالت معاناتهم لسنوات عديدة بالفعل.

وعلاوة على ذلك، أعتقد أنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الرد العسكري يجب ألا يكون النهج الوحيد لحل المشاكل الناجمة عن عنف المتطرفين. ويجب اتخاذ تدابير حاسمة كذلك لقطع موارد التمويل والحد من قدرة تلك المجموعات على التدريب والتماس الملجأ في مناطق الحدود. وهذا يتطلب تعاون كل البلدان المجاورة لأفغانستان.

ونرى أن الحالة المتعلقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها أمر يبعث على القلق بنفس الدرجة. وللأسف، ما زالت أفغانستان أكبر منتج للأفيون في العالم؛ ويأتي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد من الاتجار غير المشروع في المخدرات. وإننا نأسف لأنه رغم الخطط التي وضعت حتى الآن، فإن النتائج فيما يتعلق بالقضاء على هذه الزراعة كانت محدودة. ومن الواضح أن الأموال المستخدمة في شراء الأسلحة تأتي أيضاً من هذا الاتجار في المخدرات. وإحراز تقدم في هذا المجال أيضاً سيكون أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل البلد، حيث أن اقتصاد تجارة المخدرات يمثل عاملاً آخر يغذي العنف وانعدام الأمن.

إن فداحة الموقف في هذين المجالين تفسر أيضاً عدم كفاية التقدم المحرز في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. وعلى الرغم من ارتفاع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فهي لا تزال متدنية؛ وهذه مسألة تبعث على القلق لأنها نتيجة لعقود الصراع التي دمرت هذا البلد.

ولا بد لنا من التنويه بالمسيرة الهامة التي انطلقت في إطار عملية بون، والتي ستختتم في الشهر المقبل، وخاصة في مجال إنشاء مؤسسات سياسية منتخبة ديمقراطياً؛ وإصلاح الإدارة المدنية، على المستوى المركزي أو الوطني على الأقل؛ وإنشاء مؤسسات الأمن الوطني؛ وقرب انتهاء عملية نزع سلاح أعضاء القوات العسكرية الأفغانية وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

غير أن كل هذه الإنجازات تبدو غير كافية لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان. والأمر يتطلب مزيداً من الوقت لتحسين الأمن وبناء مؤسسات فعالة ومشروعة وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. ولذلك، نرى أن على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة بغية إعادة الأوضاع في أفغانستان إلى طبيعتها خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا السياق، نعتقد أن وجود الأمم المتحدة ينبغي أن يستمر إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠٠٦؛ وندعم جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تهيئة للمرحلة القادمة. ويبدو لنا أن المبادئ الواردة في تقرير الأمين العام تمثل أساساً صالحاً لتحديد إطار هذه المشاركة.

إننا نتطلع إلى تلقي التوصيات المحددة التي ذكرها السيد أرنو قبل انتهاء ولاية البعثة كيما يتسنى للأمم المتحدة أن تواصل إسهامها في تحقيق هدف إقامة سلام دائم ومستدام في أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناننا على التنقيح الثاني لمشروع البيان الرئاسي بشأن الحالة في أفغانستان، الذي يؤيده وفد بلادي بدون تحفظ.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين في تقديم الشكر للسيد أرنو على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة الراهنة في أفغانستان.

بعد ما يزيد على ٢٠ عاماً من الصراع، يتوق الشعب الأفغاني بشدة إلى السلام والديمقراطية والأمن وتحسين أحواله المعيشية، ولكن، يتربص له أمراء الحرب وبارونات المخدرات والقاعدة والطالبان، ممن يعد انعدام الأمن وضعف الدولة وضعاً نموذجياً بالنسبة لهم. ويجب ألا نسمح لتلك القوى المعاكسة بأن تنجح. لقد قطعت أفغانستان شوطاً طويلاً منذ انتهاء حكم الطالبان. وترى الدانمرك أنه مع استمرار المساعدة العسكرية والسياسية والإنمائية من جانب المجتمع الدولي، سوف يستمر هذا التوجه الإيجابي الشامل رغم التحديات العديدة التي تنتظرنا.

ويسعد الدانمرك أن تسجل أن الإعداد لانتخابات البرلمان (فولسي جيرغا) وانتخابات مجالس المقاطعات، التي ستجرى في ١٨ أيلول/سبتمبر، يمضي على قدم وساق.

وارتفاع نسبة الإقبال على التصويت سيكون حاسماً، والدانمرك تأمل بصورة خاصة أن إقبال أعداد كبيرة من النساء على التصويت في الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام الماضي يمكن أن يتكرر أو أن يتم تجاوزه في الانتخابات الوشيكة. وترحب الدانمرك أيضا بالدور الايجابي الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في رصد الحقوق السياسية في الفترة المؤدية إلى إجراء الانتخابات.

وبغية أن تمضي التحضيرات لإجراء الانتخابات على النحو المقرر لها، لا بد عاجلا من سد فجوة التمويل المتبقية التي تبلغ حوالي ٢٩ مليون دولار. وقررت الدانمرك مؤخرا زيادة مساهمتها المالية لإجراء الانتخابات، وتأمل أن يحذو الآخرون حذوها.

وستكون الجهود المبذولة لتوفير الأمن حاسمة بغية الإقلال إلى أدنى حد من إمكانية تخويف المرشحين والمقترعين خلال الانتخابات المقبلة.

وتشعر الدانمرك بالقلق حيال الحالة الأمنية الآخذة في التدهور في جنوب وشرق أفغانستان والعدد المتزايد للهجمات على قوات الأمن الأفغانية والدولية. وفي ذلك الصدد، فإننا نعرب عن صادق تعازينا للحكومة الإسبانية ولأسر الضحايا على الخسارة المأساوية الأخيرة في أرواح الموظفين. ويبعث على القلق بصورة خاصة تعاظم نفوذ العناصر غير الأفغانية، بما في ذلك عناصر القاعدة، والتطور المتزايد لأسلحة طالبان والقاعدة والاستهداف المتزايد للمجتمعات المحلية وقادتها.

ونرحب بالاختتام الناجح للعملية الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونؤيد بشدة البرنامج الجاري لتسريح الجماعات المسلحة غير القانونية.

ولا بد أن تبقى الأولية الرئيسة الأخرى في تحسين الحالة الأمنية في أفغانستان هي مكافحة زراعة المخدرات غير القانونية وبيعها والاتجار بها، التي – كما يوضح التقرير الأخير للامين العام عن أفغانستان (S/2005/525) – تستخدم لتمويل الجريمة والفساد والجماعات المسلحة غير القانونية والعناصر المتطرفة. وينبغي أن تستمر المساعدة في تطوير أسباب بديلة للمعيشة في الاضطلاع بدور محوري في تلك المساعي.

وتأمل الدانمرك أن تشكل الانتخابات نقطة انطلاق نحو وضع إطار جديد للمشاركة الدولية في مرحلة ما بعد عملية بون. وما زالت أفغانستان تواجه تحديات مروعة ذات نتائج إقليمية وعالمية تستلزم اهتمامنا الكامل. وستشكل القيادة الأفغانية وشمولية الأطراف، فضلا عن الدعم الدولي المستمر، أمورا حاسمة لضمان نجاح العملية الجارية في كابل.

وبغية توضيح أولويات اتفاق كابل، يحدوني الأمل أن تتوسع المناقشات التي بدأت بين الممثل الخاص للامين العام والحكومة الأفغانية في المستقبل القريب لكي تشمل على السواء إجراء حوار واسع داخل البلد وإجراء حوار بين أفغانستان والمجتمع الدولي. وتود الدانمرك أن يعالج اتفاق كابل نطاقا محدد الأولويات لمسائل بناء الدولة ويعزز الزخم بتحديد أهداف واضحة ومواعيد نهائية ومطالب لأفغانستان فضلا عن المجتمع الدولي.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد الأهداف والأولويات التي حددتها الحكومة الأفغانية وأن يساعد على تنفيذها. وقررت الدانمرك أن تمدد مساعدتها الإنمائية والإنسانية لأفغانستان إلى عام ٢٠٠٩ وان تشجع الشركاء الإنمائيين الآخرين على الدخول في التزامات مماثلة طويلة الأجل.

وأخيرا، فان الدانمرك تولي أهمية كبيرة لبناء المؤسسات وإصلاح الإدارة المدنية، وخاصة في قطاع العدل. وسيشمل هذا تعزيز سيادة القانون واجتثاث الفساد وكفالة حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء. وفي ميدان العدالة الانتقالية، فان خطة العمل التي تشاركت في وضعها حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تدعو إلى التشجيع ولا بد من التعجيل بها بغية التمكن قريبا من اتخاذ خطوات نحو تنفيذ الخطة.

وفي الختام، تود الدانمرك أن تشكر السيد أرنو وموظفيه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملهم الشاق وإخلاصهم في المساعدة على تحقيق مستقبل أفضل لشعب أفغانستان. وفي ضوء النتائج الإيجابية التي أحرزت حتى الآن، فان الدانمرك تؤيد اضطلاع الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور قوي ومستمر. ونوافق على أن إجراء عملية يقودها الأفغان على نحو متزايد يقتضي تعزيز تعاون الأطراف الفاعلة الدولية، ونتطلع إلى أن نشارك بشكل بناء مع حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والشركاء الآخرين على حد سواء من خلال عملية كابل وفي عمليات التشاور المقبلة بشأن الدور الذي ستضطلع به في المستقبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأخيرا، سيدي، فإننا نؤيد البيان الرئاسي الذي سيتم اعتماده بشأن مسألة أفغانستان عقب هذه الجلسة.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشكر الممثل الخاص للامين العام، السيد جان أرنو، على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2005/525). ونشكره على تزويدنا بأحدث المعلومات عن آخر التطورات التي حصلت في البلد. والتحليل المعمق للحالة الوارد في تقرير الأمين العام مفيد على نحو خاص في ما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته أفغانستان في الأعوام الثلاثة الماضية والمراحل المتبقية قبل التمكن من استكمال العملية الانتقالية.

لقد لاحظ وفدي ثلاث نقاط محورية للعمل نؤمن بأنها جديرة باهتمام خاص من مجلس الأمن وهي: الانتخابات التشريعية، والمشاكل الأمنية، وأهمية بناء السلام في مرحلة ما بعد الانتقال.

وتظهر النظرة العامة التي قدمت لنا بشأن التحضيرات لإجراء الانتخابات كيف أن أفغانستان تبني على إنجازات الانتقال لكي تحرز تقدما، انطلاقا من الشراكة الفعالة القائمة مع المجتمع الدولي. والإنجازات التي حققتها تلك الشراكة إنجازات كبيرة في ضوء الصعوبات التي وصفت في التقرير.

وتشكل مسألة تأمين التمويل لإجراء الانتخابات مصدر قلق للمجتمع الدولي. ونظرا للتقدم الملحوظ الذي تم إحرازه، فانه سيكون من غير المفهوم أن تتعطل العملية بسبب عدم توفير التمويل الكافي. وبالتالي، فإننا نناشد المانحين الأسخياء الذي يدعمون الشعب الأفغاني أن يقدموا الدعم الإضافي اللازم لكي تشهد عملية الانتقال خاتمة سعيدة.

ويقتضي فرز الأصوات أن تستخلص الدروس من الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومن المهم توطيد الأمن حينما يتم نقل صناديق الاقتراع من مراكز التصويت إلى مراكز فرز الأصوات. وسيضمن ذلك أن تحظى جميع الأصوات التي أدلى بها الأشخاص بوزنها الكامل في اختيار ممثليهم.

ويشكل التصدي للمشاكل الأمنية مسألة حاسمة. ونلاحظ أن المتطرفين والجماعات المسلحة غير القانونية ما زالوا يمثلون تهديدا رئيسيا للسلام والاستقرار في

أفغانستان. ونؤيد التزام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالعمل إلى جانب القوات الأفغانية بغية تسريح الجماعات المسلحة غير القانونية. ولا بد أن تتكيف طرائق ذلك التسريح مع الأهداف المنشودة.

وتبعث التوقعات بزيادة تمديد الجيش الأفغاني والشرطة الأفغانية على التفاؤل، مثلها مثل التقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشيد بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية وبالبلدان التي أسهمت في التدابير الرامية إلى توفير الأمن الدائم في البلد. ونناشد هذه البلدان أن تواصل بذل جهودها الدؤوبة لتزويد أفغانستان بالوسائل والموارد البشرية اللازمة لتوطيد النظام الجديد الذي يجري إنشاؤه في البلد.

وتشكل قوة التمرد المتزايدة تحديا رئيسا لجميع المعنيين. ويسترعي الأمين العام على نحو صائب اهتمامنا إلى الحاجة إلى القضاء على مصادر تمويل التمرد وتقديم الدعم الخارجي له.

إن التأثير السلبي للتمرد على أنشطة تقديم المساعدة الإنسانية أمر يستدعي القلق. ونطالب بتعزيز القوات العسكرية لحماية العاملين الإنسانيين بغية تسريع عملية إعادة بناء البلد. وفي ذلك الصدد، فإننا نتشاطر شواغل الأمين العام، الذي أبرز مخاطر فك ارتباط المجتمع الدولي قبل أوانه في مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات. ويتوقف عدم الرجعة في التقدم، على تقديم الدعم المستمر لتنفيذ الاستراتيجيات والنهج التي تتبع في مختلف قطاعات النشاط الرامي إلى توليد عمليات تعاون مفيدة لانتعاش البلد.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يظل حاشدا قواه إلى جانب الشعب الأفغاني بغية الحفاظ على قوة دفع التعمير ولتعزيز الإصلاحات الجارية. ومن الضروري استمرار الشراكة بين البلدان المانحة والسلطات الأفغانية. وينبغي على وجه الخصوص تقديم مساعدة متكاملة ومتعددة القطاعات للقضاء على هياكل المخدرات وتوفير بدائل جذابة ومربحة.

ومن الأمور الإيجابية أن الحكومة الأفغانية و الأمم المتحدة قد حددتا بوضوح المبادئ الأساسية التي ستسهم في تعزيز التعاون الدولي لتعمير أفغانستان.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثل اليونان على تمكيني من أن أفعل مبكرا شيئا كنت أنوي فعله في وقت لاحق. وهو شيء، رغم أنه ليس ثوريا تماما، ربما يشكل سابقة. استميحكم، سيدي الرئيس، بدلا من قراءة ملاحظاتي، أن أطلب تعميمها بغية الدراسة المتأنية من جميع مَن بالمجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على تعميم ورقته وعلى إيجاز بيانه.

السيد باها (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشيد بمبادرتكم لعقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن أفغانستان. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2005/525) وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التحضير للانتخابات.

في غضون أقل من أربعة أسابيع، سيمارس الشعب الأفغاني مرة أخرى حقه في الانتخاب، وهذه المرة للتصويت في الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات التي تتسم بأهمية بالغة. ويسرنا أن تكون العملية الانتخابية، فيما عدا بعض مشاكل التمويل، ماضية على المسار الصحيح. ويحدونا الأمل في أن تكون انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، بفضل الدروس المستفادة من الانتخابات الرئاسية السنة الماضية والتعاون الكامل من المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، ناجحة وأن تحقق أهداف الخطة السياسية لعملية بون.

ويرحب وفدي بالجهود التي تبذلها حكومة الرئيس كرزاي والمجتمع الدولي في سبيل إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية. وتلك الانتخابات ستكون أكثر تعقيدا بصورة كبيرة من الانتخابات الرئاسية التاريخية التي أجريت في السنة الماضية، ونحن سعداء بأن نرى الشعب الأفغاني، بمساعدة المجتمع الدولي، يبدي عزمه مرة أخرى على تقرير مصيره السياسي من خلال عملية الانتخابات الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن يستجيب المانحون الدوليون على نحو عاجل لمناشدة الأمين العام من أجل سد الفجوة التمويلية لضمان أن يظل التحضير للانتخابات على المسار المطلوب. ويتوقف نجاح إجراء الانتخابات إلى حد كبير على اكتمال العملية التقنية في الوقت المناسب.

وأحد العناصر الحيوية التي تحدد مصداقية ونزاهة الانتخابات المقبلة المناخ الأمني الذي تجرى فيه الانتخابات. وعلى نحو ما كان في الانتخابات الرئاسية السنة الماضية، ينبغي أن يكفل المناخ الأمني تمكين الشعب من ممارسة خياره بحرية، دون خوف أو ترهيب.

والنجاحات الأخيرة التي تحققت فيما يتعلق ببعض عناصر برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تسهم إسهاما إيجابيا في تحسين الأمن، مثل إكمال نزع سلاح الجماعات المسلحة غير المشروعة، وإزالة الأسلحة الثقيلة وحصرها والتقدم المحرز في حل الجماعات المسلحة غير المشروعة. ومع ذلك، فإن أعمال العنف الأخيرة، التي تعزى إلى تزايد الأنشطة الإرهابية لحركة الطالبان، والقاعدة وجماعات متطرفة أخرى، تشكل مصدر قلق، خاصة وأنها تستهدف موظفي الانتخابات والمدنيين. والأسوأ من ذلك، أن تلك الجماعات ليست الآن أحسن تنظيما وتسليحا وتمويلا فحسب، بل إنها تستهدف بوضوح زعزعة استقرار الحالة السياسية في أفغانستان. ويتمثل التحدي في قطع مصدر تمويلها.

وبالنظر إلى المناخ الأمني المتدهور، فإننا نحث على مواصلة التوسيع المقرر للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بصورة عاجلة. ونشارك الأمين العام في دعوته البلدان المشاركة في القوة الدولية إلى اعتماد قواعد اشتباك مشتركة قوية لتعزيز قدرة القوة على الاستجابة للحالات الأكثر صعوبة التي يتوقع أن تواجهها وهي تتوسع. ونعرب عن تقديرنا لإسهام قوات الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الأمنية الدولية وعملية منظمة حلف شمال الأطلسي لحفظ السلام في تعزيز المناخ الأمني.

ويود وفدي أيضا أن يشدد على ملاحظة الأمين العام التي تقول

> ”إن إتمام المرحلة الانتقالية السياسية يمثل خطوة حيوية، ولكن ذلك وحده لن يكون كافيا لإرساء سلام دائم في أفغانستان“ (S/2005/525، الفقرة ٨١).

لقد حان الوقت فعلا ليبدأ المجتمع الدولي النظر في إطار جديد للعمل مع أفغانستان بعد إكمال العملية السياسية. وينبغي الآن متابعة جدول الأعمال المؤسسي لاتفاق بون في نفس الوقت مع عملية التعمير.

إن إقامة مؤسسات حكومية فعالة على المستويين المحلي والإقليمي سيكون ذا أهمية بالغة في أن تصل نتائج الإنعاش الاقتصادي فضلا عن برامج المساعدة الإنسانية والحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، إلى السكان في جميع أرجاء البلد. وتلك المؤسسات ستكون ذات أهمية بالغة في مواجهة التحديات التي يشكلها تنفيذ خطة مكافحة المخدرات، بما في ذلك بدائل سبل كسب العيش لزراعة الخشخاش، ومشاريع التنمية وإعادة التأهيل لتقديم الخدمات الأساسية إلى الشعب،

وآليات الاستجابة للكوارث وتدابير الوفاء باحتياجات أكثر من ٣ ملايين لاجئ عادوا إلى أفغانستان.

ومن الواضح أنه ينبغي مواصلة الدعم الدولي في مرحلة ما بعد الانتخابات المقبلة لتحقيق الأمن ونزع السلاح الكامل والعدالة وإقامة إدارة مدنية مؤهلة في جميع المقاطعات بغية ضمان تنمية تلك المؤسسات. ويرحب وفدي بتحديد الأمين العام الواضح للمبادئ الأساسية لزيادة تعزيز التعاون بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

أخيرا، نود أن نحيي مرة أخرى الشعب الأفغاني على تصميمه الثابت، في وجه المصاعب العظيمة، على رسم مستقبله السياسي. ومن الأهمية بمكان أن يعزز المجتمع الدولي ومجلس الأمن تمّلك أفغانستان لتلك العملية السياسية.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على ترحيبكم بعودة بعضنا. واسمحوا لي أن أهنئكم في وقت متأخر على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أشكر وفد اليونان على رئاسته الناجحة جدا في الشهر الماضي.

وأشارك المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان (S/2005/525). وتشيد حكومتي إشادة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والبلدان المانحة على جهودها الدؤوبة في إعادة أفغانستان إلى معية المجتمع الدولي.

هناك سبب للشعور بالبهجة والعملية السياسية التي خططها اتفاق بون تتقدم. والانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ١٩ أيلول/سبتمبر توفر وميض أمل في أن تستمر العملية في تشكيل حياة سياسية أفغانية مؤسسة على حكومة نيابية مقبولة دستوريا. ومع ذلك، هناك قلق متزايد بشأن ما إذا كانت الانتخابات ستنشئ برلمانا قويا ومستقرا، في حين أن بعض الأحزاب السياسية جرى تجاوزها. ولذلك فإننا نحث على إنشاء آلية تكفل مشاركة كل الأحزاب السياسية وكل قطاعات المجتمع، بما في ذلك المرأة.

وثمة جانب آخر يشكل مصدر قلق رئيسيا يتمثل في زيادة زراعة المخدرات والاتجار بها، وهي تمول الجريمة والفساد والأنشطة المسلحة غير المشروعة. وكما يوضح تقرير الأمين العام، لا تزال أفغانستان أكبر منتج للأفيون، حيث توفر حوالي ٨٧ في المائة من إجمالي العرض في العالم. وكبر حجم المشكلة يستدعي عملا إقليميا ودوليا جادا وملتزما لمكافحة إنتاج الأفيون في أفغانستان. ونحن نشيد بجهود الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة والمملكة المتحدة بوصفها الدولة الرائدة وجميع البلدان الأخرى التي تساعد أفغانستان على الحد من زراعة المخدرات غير المشروعة. وقد أسفرت تلك الجهود عن تخفيض طفيف مقارنة بالسنة الماضية. ومع ذلك فإننا نعتبر أن استبدال إنتاج الأفيون بمحاصيل أخرى ليس سوى نصف تدبير. يجب أن يصحب تلك الجهود تشديد الحملة العالمية لمكافحة استعمال المخدرات غير المشروعة. لأنه بدون الحد من الطلب على هذه المخدرات، سيستمر العرض غير المشروع.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ تجديد اتفاق بين أفغانستان والبلدان المجاورة يضمن عودة اللاجئين الأفغان الطوعية من تلك البلدان بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن الخطوات الهامة أيضا أنه يجري تسجيل العائدين في قوائم الاقتراع للانتخابات البرلمانية التي ستجرى في شهر أيلول/سبتمبر.

ونرى من المشجع أيضا الأثر الإيجابي الذي تحدثه القوة الدولية للمساعدة الأمنية في صون السلام بكابول، ونؤيد الدعوة إلى توسيع نطاق عمل القوة خارج كابول

ليشمل المناطق الحضرية الأخرى. ويلزم التصدي للحالة الأمنية المتدهورة في بعض مناطق البلد على نحو أكثر ابتكارا وقوة. ونود أن نعرب عن تعازينا لإسبانيا ولأقارب العسكريين الذين فقدوا أرواحهم في أفغانستان مؤخرا في حادث طائرة عمودية.

ولا يزال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبناء المؤسسات وما يتصل بذلك من إصلاحات، فضلا عن الإطار القانوني والتنظيمي وإعادة البناء الاقتصادي لأفغانستان، من التحديات الرهيبة التي تواجه السلطات الأفغانية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان، ولجميع البلدان التي تمد يد العون إلى أفغانستان في عملية انتقالها البطيئة والأليمة من دولة منبوذة إلى دولة قانونية تحظى بالاحترام على الصعيد الدولي. ونحن نحيي التقدم المحرز حتى الآن، غير أن العمل الباقي لانتقال أفغانستان إلى حالة من السلام والأوضاع الطبيعية أبعد ما يكون عن الاكتمال. ومن ثم، فإنه يتحتم إتاحة الأموال اللازمة لسد الثغرة في تمويل الانتخابات المقبلة، ولبناء مؤسسات الحكم الديمقراطي، ولعملية إعادة الإدماج، ولإعادة التعمير، ضمانا لاستمرار برامج بناء السلام دون انقطاع.

ويهيب وفد تنزانيا بحكومة أفغانستان وشعبها أن يتضافرا في العمل من أجل السلام، وأن يجريا انتخابات برلمانية منصفة وشاملة للجميع، وأن يعملا على اتخاذ التدابير لبناء الثقة، وأن يتعاونا مع الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الذين يمدون لهما يد العون في بناء المؤسسات الديمقراطية وإعادة التعمير الاقتصادي الأفغاني. كما نناشد الجماعات المسلحة غير القانونية أن تقلع عن ارتكاب مزيد من العنف وعن الإضرار بالعملية السياسية، بل أن تشترك بدلا من ذلك في إعادة السلام والأمن، وفي الجهود التي تُبذل لتنمية بلدها بعد عقدين من الصراع العنيف المدمر.

وختاما، يا سيدي الرئيس، نعرب عن ترحيبنا بمشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفدكم بشأن الحالة في أفغانستان، وعن تأييدنا له.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي أعربت عن تأييدها لهذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أرنو وبالمناقشة التي أجريت اليوم عشية فترة حاسمة بالنسبة لأفغانستان. فهي تتيح لنا الفرصة لنؤكد مجددا التزام الاتحاد الأوروبي وسائر المجتمع الدولي الطويل الأجل بإنعاش أفغانستان.

ونزجي التهنئة لحكومة أفغانستان وشعبها على الخطوات الهائلة التي قطعاها منذ إبرام اتفاق بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ونشاركهما رؤيتهما لأفغانستان وقد تمتعت بالاستقرار والسلام والديمقراطية واحتلت مكانها الجدير بها في مجتمع الأمم. وبما أن عملية بون تقارب الانتهاء، فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد التزامه بالاستمرار في دعم الجهود التي تضطلع بها حكومة أفغانستان لمواصلة التقدم المحرز من أجل إقرار الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، وبناء القدرات المؤسسية، والتنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، وجهود مكافحة المخدرات. وكما أشار الأمين العام في تقريره المفيد جدا (S/2005/525) المؤرخ ١٢ آب/أغسطس، لا تزال توجد تحديات هامة في جميع تلك المجالات. وما لم يتم التصدي لتلك التحديات فسوف تهدد بتقويض التقدم الذي جرى إحرازه حتى الآن في أفغانستان.

لقد أخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالتعاون عن كثب مع حكومة أفغانستان، بزمام المبادرة في عدد من المجالات الرئيسية. فألمانيا تنسق الدعم الدولي

للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لإعداد قوة للشرطة الوطنية تتسم بالنزاهة والفعالية؛ وإيطاليا تنسق المساعدات الدولية المقدمة للمعاونة في إقامة نظام للعدالة يستند إلى سيادة القانون؛ والمملكة المتحدة تنسق جهود مكافحة المخدرات؛ وفرنسا تتصدر الجهود الرامية إلى تقديم الدعم للجمعية الوطنية الجديدة. إضافة إلى ذلك، تسهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بكل من الأموال ومساعدة الخبراء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما تدعم البرنامج الرامي إلى حل الجماعات المسلحة غير القانونية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه باحتمال إجراء الانتخابات البرلمانية والإقليمية التي تقررت كما سمعنا في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتمثل تلك الانتخابات، التي تأتي في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، خطوة أخرى صوب ترسيخ دعائم الديمقراطية في أفغانستان. ويسهم الاتحاد الأوروبي في نجاح هذه الانتخابات بطرائق متعددة. فستقوم بعثة لمراقبي الانتخابات تابعة للاتحاد الأوروبي برصد جميع جوانب الانتخابات. أما من حيث المساعدة المالية، فيقدم الاتحاد الأوروبي مجتمعا، أي دوله الأعضاء فضلا عن ميزانية الاتحاد الأوروبي، مساهمة قدرها ٦٠ مليون دولار في تغطية تكلفة تنظيم الانتخابات. وتمثل هذه المساهمة مجرد عنصر واحد في مجموعة أكبر حجما قدرها ٣,٨ بليون دولار يقدمها الاتحاد الأوروبي بشكل جماعي على مدى خمس سنوات، وكلها لدعم إعادة إعمار أفغانستان.

وتنشر كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا موارد أمنية، وذلك في إطار القوة الدولية للمساعدة الدولية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، مساعدةً لحكومة أفغانستان على كفالة مناخ آمن في أرجاء البلد، ولا سيما لأغراض الانتخابات.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أعزي بأفراد حفظ السلام الإسبان الـ ١٧ الذين لقوا حتفهم في تحطم طائرة عمودية بمقاطعة هيرات الأسبوع الماضي. ونقدم تعازينا لأسرهم ولحكومة إسبانيا وشعبها.

وتضطلع عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي اليوم بقيادة أفرقة إعادة الإعمار على صعيد المقاطعات في أرجاء هذا البلد كافة. كما تشارك بعض الدول الأعضاء في الاتحاد في عملية الحرية الدائمة التي يقوم بها التحالف بقيادة الولايات المتحدة، لتوفير وجود أمني في جنوب البلد وشرقه. ويدعم الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي لتهيئة بيئة آمنة يمكن فيها لشعب أفغانستان العيش دون خشية الإرهاب أو العنف، ويدين العناصر التي تسعى لتقويض ما يحققه البلد من تقدم. ويؤيد الاتحاد الأوروبي استمرار الوجود الأمني للمجتمع الدولي حتى تكتمل القدرة التشغيلية للقوات الأمنية الأفغانية.

وجدير بنا أن نشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان والممثل الخاص أرنو وبعلاقتهما البناءة بحكومة أفغانستان. ونتطلع إلى المساهمة في المناقشات بشأن الاتفاق على إطار للمرحلة المقبلة من الاشتراك الدولي في أفغانستان، ونرجو أن تواصل الأمم المتحدة خلالها أداء دور قيادي ملموس.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يبلغ شركاءه بأن مجلس وزراء الخارجية قد وجه الدعوة إلى السيد خافير سولانا، الممثل السامي، والمفوضية الأوروبية لإعداد مقترحات بشأن إطار شامل طويل الأجل للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بعد الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وأود الآن أن أدلي ببعض النقاط بصفتي الوطنية.

تعرب المملكة المتحدة عن ترحيبها بتصميم حكومة أفغانستان، بما في ذلك التزام الرئيس كرازاي الشخصي، بالتصدي لتجارة المخدرات. وقد أحرز عدد من النجاحات هذا العام. ومن المتوقع أن يؤكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في وقت لاحق من هذا الشهر انخفاض مستويات الزراعة في بعض المقاطعات التقليدية لزراعة خشخاش الأفيون. ويزداد في الوقت ذاته نشاط عمليات الحظر المفروض على تجارة الأفيون، وقد صدرت في أيار/مايو هذا العام أولى الأحكام بإدانة تجار المخدرات.

ورغم ذلك فإن الاستراتيجيات المستدامة للقضاء على المخدرات، بما فيها إيجاد سبل بديلة لكسب العيش، تستغرق بعض الوقت، ولا سيما حين تكون التحديات بمثل ما هي عليه من الشدة في أفغانستان. كما أنها تتطلب تعاون دول الجوار والنهوض بمراقبة الحدود. علاوة على ذلك، فزراعة المخدرات والاتجار بها لا يشكلان تحديا منفصلا، بل تحديا يهدد بتقويض جميع جوانب عملية إعادة الإعمار. وما لم نعزز التزامنا المشترك بمكافحة المخدرات في أفغانستان، فإننا سنواجه خطرا حقيقيا يتمثل في الفشل الاستراتيجي على المدى الطويل.

وتلاحظ المملكة المتحدة، في هذا الصدد، إنشاء الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات، الذي أشير إليه في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام (S/2005/525). والمملكة المتحدة، بوصفها بلدا رائدا في مكافحة المخدرات، تحث الشركاء الدوليين على التبرع للصندوق الاستئماني، وعلى النظر في إعارة مرشدين دوليين لدعم تدريب العاملين في إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في أفغانستان. وتخصيص الأموال من خلال الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات سيضمن الشفافية والفعالية في تخصيص هذه الأموال، وسيعزز في الوقت ذاته من ملكية الحكومة الأفغانية للمسألة، وقدرتها على إدارة مشكلة المخدرات والتصدي لها.

أخيرا، إن المملكة المتحدة مساهمة رئيسية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ونحن نتطلع إلى أن نتسلم من إيطاليا قيادة هذه القوة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بعد أن تنتشر قوات التحالف للرد السريع في أفغانستان.

وأود، أسوة بغيري من الزملاء، أن أعرب عن الرضا التام حيال مشروع البيان الرئاسي المقترح.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر السيد جان أرنو على إحاطته الإعلامية، التي جاءت مكملة لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آب/أغسطس (S/2005/525).

وأود، بصفتي الوطنية، أن أقدم بعض التعليقات المكملة للبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أولا، أود أن أؤكد على أهمية الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المقاطعات التي ستجري بعد فترة تزيد قليلا عن ثلاثة أسابيع. وستكون تلك مرحلة حاسمة، ستجعل من الممكن إنجاز العملية السياسية. وما زالت أمامنا العديد من التحديات التي ينبغي التغلب عليها، ويتعين علينا جميعا أن نوحد جهودنا من أجل ضمان نجاح الانتخابات. وأود أن أشير، بصفتي ممثلا لبلدي، أننا نقدم مليون يورو من أجل المساعدة في سد فجوة التمويل التي تواجهها عملية التحضير للانتخابات. وسنقوم أيضا بتعزيز الوحدة العسكرية التي نساهم بها، حيث أن الأمن، بطبيعة الحال، هو عنصر حاسم في هذا المجال.

ثانيا، لا بد لنا من أن نكفل بأن إنشاء السلطات المنتخبة بعد ١٨ أيلول/سبتمبر سيتم بطريقة سليمة. وفي هذا السياق، فإننا نضطلع بجهود – كما أشار سفير المملكة المتحدة – من أجل تنسيق عملية دعم إنشاء البرلمان الأفغاني. وسنقدم مبلغ ٢,٥ مليون يورو لهذا الغرض، وننوي، مع

شركائنا الآخرين في هذا الجهد، تدريب ١٥٠ من موظفي البرلمان.

ثالثا، لقد لاحظنا مع الارتياح تأكيد الحكومة الأفغانية على رغبتها في مواصلة الاستفادة من دعم المجتمع الدولي بعد إجراء الانتخابات البرلمانية وإنجاز عملية بون. وبطبيعة الحال، فإننا نؤيد استمرار عمل المجتمع الدولي ونوافق على المبادئ التي أوجزها الأمين العام في تقريريه الأخيرين حول الإجراءات والمبادئ التي تنظم المساعدة الدولية في المرحلة الجديدة عندما تبدأ.

أخيرا، نود أن نشدد مرة أخرى، كما فعل زملاء آخرون، على قلقنا بشأن الحالة الأمنية التي ما زالت سائدة في ذلك البلد، على الرغم من الجهود الكبيرة التي نبذلها في هذا المجال. وقد بذلت بعض البلدان تضحيات غالية من حيث أرواح الجنود، بما فيها الولايات المتحدة وإسبانيا. وأود هنا أن أشيد إشادة خاصة بالجنود الإسبان الذين قدموا حياتهم أثناء الوفاء بالتزامهم الشجاع إزاء البلد. ونود أن نعبر عن تعازينا لشعب وحكومة إسبانيا.

في الختام، إن التهديدات التي يتعرض لها الأمن، والهجمات والأخطار المستمرة الرامية إلى زعزعة استقرار أفغانستان يجب أن تقوي عزيمتنا جميعا، وأن تدفعنا إلى السير قدما على جميع الجبهات: الأمن، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وتدريب قوات الجيش والشرطة الأفغانية والتصدي للجماعات الإرهابية.

ونود، أسوة بمتكلمين آخرين، أن نؤيد مشروع البيان الرئاسي.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية. وأود أيضا أن أشكر السيد أرنو على تقديم تقرير الأمين العام (S/2005/525)، وكذلك على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمفيدة التي قدمها عن الحالة الراهنة.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما كبيرا وحققت نتائج لافتة في تنفيذ اتفاق بون. فعملية السلام تتقدم بخطى ثابتة، ويلتزم البلد بالسير على طريق الاستقرار. إن الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المقاطعات، المقرر أن تجري في ١٨ أيلول/سبتمبر، والتي ستكون خاتمة لعملية بون، هي خطوة أساسية نحو إقامة الديمقراطية في أفغانستان. وفي هذا الصدد، نثني على جهود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، وعلى الجهود التي تبذلها دعما للحكومة الأفغانية.

لقد تم تنفيذ عملية التحضير للانتخابات بنجاح على الرغم من تردي الأوضاع الأمنية، ولا سيما في جنوب البلد وبعض مناطقه الشرقية. فتقدم أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص بترشيح أنفسهم، وتم تسجيل مليون ونصف المليون من الناخبين الجدد في سجل الاقتراع. كما أنه جرى اتخاذ خطوات إيجابية في العملية الانتخابية. والآن يتعين على الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان نجاح الانتخابات.

وقد لاحظنا تدهورا مقلقا في الحالة الأمنية خلال الأشهر الماضية نتيجة لتجدد أعمال العنف التي يقوم به الإرهابيون والعناصر الإجرامية. إن حالة الأمن المتردية هذه تشكل تهديدا للجهود المبذولة لإعادة بناء البلد. ولذلك، فقد لاحظ الأمين العام في تقريره بأن المساعدة الدولية في ميدان الأمن تعد أمرا أساسيا في أفغانستان. ومن المهم أيضا أن تقوم الحكومة الأفغانية، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، بالتصدي لأعمال العنف وللأسباب التي تنجم عنها.

إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تشكل عاملا أساسيا في إحلال الاستقرار الدائم في أفغانستان، سوف تمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة في

كل أنحاء البلد ومن تعزيز سلطة الحكومة المركزية. وفي هذا السياق، نرحب بإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجنود والضباط السابقين في القوات العسكرية الأفغانية، كما أننا نرحب بالتقدم المحرز في جمع الأسلحة الثقيلة.

ويجب أن نعترف بأن إنتاج المخدرات والاتجار بها قد حققا ازدهارا. وسيشكل ذلك خطرا على استقرار البلد وإعادة بناء اقتصاده في المدى الطويل، ولذلك، لا بد من التصدي لإنتاج المخدرات وللاتجار بها. إننا نرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان وغيرها من الأطراف لكبح جماح هذه الآفة، ويجب أن ترتبط تلك التدابير بضوابط معززة وبرامج للقضاء على الفقر. ومن الضروري أيضا مواصلة التعاون والحوار بين حكومة أفغانستان والبلدان المجاورة لها.

وإذا كان لعملية السلام أن تصبح نهائية ولا رجعة فيها، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده من أجل بناء السلام والاستقرار في أفغانستان، التي ستواصل الاعتماد على المساعدات الخارجية في أعقاب المرحلة الانتقالية التي ستكتمل بإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية.

أخيرا، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن دعم وفدي لمشروع البيان الذي تكرمتم بعرضه علينا.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا، أن أرحب بمبادرة اليابان بعقد هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب حول الوضع في أفغانستان. وبصورة عامة، نهنئ اليابان على مساهمتها الكبيرة في الجهود الدولية الشاملة التي تهدف إلى إقامة سلام دائم في أفغانستان، ولا سيما على أدائها الجدير بالذكر بوصفها دولة رائدة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما نشيد إشادة خاصة بوفد اليابان هنا في نيويورك ونقر بالروح القيادية التي تحلى بها في تنسيق مبادرات وأعمال مجلس الأمن حول المسألة الأفغانية.

وأود أيضا أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في تقديم الشكر إلى الممثل الخاص، جان أرنو، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدّمها لنا اليوم وعلى الأنشطة الهامة التي كانت وراء تلك الإحاطة الإعلامية. كما أشكر أيضا الأمين العام على تقريره الأخير عن هذه المسألة (S/2005/525).

سأتوخى الإيجاز، إذ أن رومانيا، بوصفها بلدا منضما، تؤيد تماما البيان الذي أدلى به من فوره السفير جونز باري بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد تحقق حتى الآن تقدم ملحوظ في تنفيذ عملية بون. وما كان لذلك أن يحدث بدون مرونة وعزم الشعب الأفغاني، وبدون الشراكة القائمة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. وبينما توشك عملية بون على الاكتمال بإجراء الانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر، فقد حان الوقت لكي نرصد ما تحقق حتى الآن ونحدد الخطوات المستقبلية التي ستوطد ما تحقق من تقدم حتى تاريخه وتجعله دائما ولا رجعة فيه.

لا شك في أن أفغانستان ستستمر في الاعتماد على دعم المجتمع الدولي. وكما أشار الأمين العام في تقريره عن حق، لا يزال الأمن والمؤسسات الفعالة والتنمية أمورا تتطلب توفير الوقت وبذل الجهود المتضافرة إلى ما بعد إكمال عملية بون.

وفي هذا السياق، تؤيد رومانيا عزم الأمين العام على إطلاق عملية مشاورات حول خطة ما بعد الانتخابات. ونتطلع إلى المشاركة في المناقشات المقبلة عن دور الأمم المتحدة في أفغانستان في المستقبل. ونحن نرى أنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور مركزي في تنسيق

الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في أفغانستان، على أساس العمل الممتاز الذي قامت به بالفعل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام.

وإذ ننتقل الآن إلى التطورات الراهنة في أفغانستان، نرى أن الانتخابات البرلمانية المقبلة تُمثل الأولوية الرئيسية. ويشجّعنا كثيرا أن نشاهد التحضيرات جارية على قدم وساق. وينبغي ألا نألو جهدا في ضمان نجاح إجراء هذه الانتخابات. ويتعين أن تجري العملية الانتخابية في بيئة آمنة ومستقرّة. إن اندلاع أعمال العنف مؤخرا، ولا سيما في الجزء الجنوبي من البلد، يذكّرنا بقوة باستمرار أخطار الإرهاب، إلى جانب التحديات الأخرى التي يواجهها الاستقرار في أفغانستان. فالتواجد الطويل الأجل للقوات الدولية يظل أساسيا لتحسين الظروف الأمنية، وبالتالي كفالة أن تحقق التوقعات بنجاح الانتخابات، وإلى ما بعد تلك المرحلة، لضمان استدامة عملية السلام.

إن التزام منظمة حلف شمال الأطلسي بمواصلة توسيع نطاق وجودها في البلد، هو بالتالي محل إشادة عالية. وتزيد رومانيا، من جانبها، بشكل مؤقت وجودها العسكري في أفغانستان، بإرسال ٤٠٠ جندي إضافي كمساعدة تكميلية لتوفير الأمن خلال فترة الانتخابات. وستكون هذه الزيادة المؤقتة إضافة إلى الجنود الـ ٥٤٣ الموجودين بالفعل ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعملية الحرية الدائمة.

وأعتقد أنه من المناسب في هذا المنعطف أن نشيد بالتضحية التي قدّمها ١٧ من زملائهم الأسبان الذين يعملون في الميدان في أفغانستان، وأن نعرب عن خالص وأعمق تعازينا وتعاطفنا لحكومة إسبانيا وشعبها.

وفي ما يتعلق بالوضع الأمني، فإن البدء بعملية تسريح الجماعات المسلحة غير القانونية جاء في الوقت المناسب، وتمس الحاجة إليه ليس من أجل ضمان تهيئة ظروف أكثر استقرارا في البلد فحسب، بل أيضا لتوفير مصداقية أكبر حيال الانتخابات.

وإذ ننتقل الآن إلى جهود مكافحة المخدرات، فإننا نؤيد نهجا شاملا يغطي كامل نطاق الأنشطة المتصلة بالمخدرات ويراعي الظروف الخاصة في أفغانستان. وينبغي التشديد بصفة خاصة على إيجاد مصادر بديلة لكسب الرزق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يواكب جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني عمل منسّق يُضطلع به على الصعيد الإقليمي بل والدولي أيضا، كما أكّد وفدي باستمرار على ذلك. وفي الوقت الحالي، تشارك حكومة رومانيا في عملية تنفيذ اقتراح لدعم الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق توفير مصادر بديلة لكسب الرزق للأفغان.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد إيمان رومانيا بأن أفغانستان تتطلب التزاما طويل الأجل وإطارا شاملا لمشاركة المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون هدفنا النهائي ضمان تحقيق الهدف الأساسي الذي احتل مرتبة عالية في إطار عملية بون: ألا وهو وجود أفغانستان مستقرة وسلمية وديمقراطية. وقد استثمرت رومانيا كثيرا في هذا المجال بدون أن تقبل بأقل من ذلك، ونثق بأن جميع الأطراف الفاعلة الدولية التي تتعاون في الجهود الجارية في أفغانستان تتشاطر ذلك الهدف الطموح.

وأخيرا، سيدي، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد وفدي لمشروع البيان الرئاسي الذي تكرمتم بتقديمه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة اليابانية.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة وعلى الدور القيادي الذي تضطلع به اليابان في أفغانستان.

أولا، وقبل كل شيء، أود أن أقدم خالص تعازينا إلى حكومة إسبانيا وشعبها بمناسبة الخسارة الأخيرة التي مُنيا بها بفقدان ١٧ جنديا إسبانيا أثناء تواجدهم في بعثة للسلام.

ونعرب عن خالص شكرنا للسيد أرنو على عرضه الدقيق للوضع في أفغانستان. وأود أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل الشاق الذي تقوم به وعلى تفانيها ومساهمتها القيّمة في مساعدة شعب أفغانستان أثناء هذه الأوقات الصعبة والعصيبة.

تؤيد اليونان تماما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

تشكّل الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات، المزمع إجراؤها في أفغانستان بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر، منعطفا هاما في المسيرة الطويلة والصعبة للبلد نحو مستقبل مستقر وسلمي وديمقراطي ونحو إكمال عملية بون. وإننا نُدرك جميعا إدراكا جيدا المشاكل الخطيرة والكثيرة التي لا يزال يواجهها البلد. وبالرغم من ذلك، فإنه من المشجّع أن نلاحظ التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة، كما تشجعنا التطورات الإيجابية الأخيرة والتحضيرات الشاملة التي تجري في الوقت المناسب للانتخابات القادمة.

ستبدأ عملية جديدة بعد الانتخابات. وستقع المسؤولية الرئيسية على عاتق حكومة أفغانستان وشعبها، اللذين سيحددان السبل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدات في إطارها، حتى يمكن أن تتحقق بشكل كامل طموحاتهما من أجل السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

ولا شك أنه من بين جميع المشاكل الخطرة، اتضح أن مسألة الأمن أصعبها. والتصاعد الأخير للعنف يشكل تهديدات خطيرة في المجالات كافة وليس فقط بالنسبة للانتخابات المقبلة. إن الهجمات على الموظفين الدوليين في المجال الإنساني والأشخاص الذين يعملون لإعادة إعمار أفغانستان وقتلهم أمران يثيران الاستياء بشكل خاص والتزام الحكومة الأفغانية وعملها في هذا الصدد هامان وضروريان.

والتقدم المحرز في إنشاء وتدريب الجيش الوطني الأفغاني وأفراد الشرطة تطور يبعث على الأمل، كما ينطبق نفس القول بالنسبة للنتائج الإيجابية في مجال تنفيذ عنصري التسريح ونزع السلاح من عناصر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونأمل أن يكون توسيع هذا البرنامج ليشمل أعضاء المجموعات المسلحة غير المشروعة فعالا أيضا. إن المجتمع الدولي مصمم بشدة على الوفاء بالتزاماته لتهيئة الظروف لإرساء الاستقرار والأمن في البلد ويدين جميع أعمال العنف والإرهاب التي تقوض جهود الشعب الأفغاني من أجل مستقبل أفضل.

وهناك حاجة إلى تضافر جهود الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في مجال آخر هام يتمثل في أنشطة مكافحة المخدرات لمعالجة هذه المشكلة. فصناعة المخدرات والفساد الذي يصاحبها يشكلان بوضوح أكبر التهديدات لبناء ديمقراطية فعالة في أفغانستان كما تؤثر بعمق على احتمالات تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المدى الطويل. وزراعة الأفيون أحد أكبر مصادر الدخل غير المشروع وتساهم في دعم الخطط الإجرامية والانشقاقية التي تستهدف تقويض الحكومة المركزية. وقد أظهرت الحكومة الأفغانية الالتزام اللازم وقامت بإجراءات جادة لمعالجة هذه القضية ولكن

دون تقدم ملموس حتى الآن، وهذا مما يدعو إلى القلق. وإذا استمرت الحالة الراهنة فيما يتعلق بزراعة المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، فإنه لا يمكن تحقيق وتعزيز التقدم السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

أحرزت أفغانستان تقدما هائلا في السنوات الأخيرة. إلا أن هناك تحديات عديدة ينبغي التغلب عليها. وعلى الرغم من أن بعض هذه المشاكل تبدو معقدة ومثبطة للهمم، فنحن نؤمن بأن الشعب الأفغاني لديه الشجاعة والعزم للتغلب عليها. ومواصلة المشاركة والدعم الدوليين ضرورية في هذا الصدد. ونحن نقدر تقديرا عاليا التزام ومساهمات الأمم المتحدة والدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية بمساعدة أفغانستان والشعب الأفغاني. ويجب أن يكون إكمال عملية بون معيارا قياسيا واضحا.

ونحن نرحب باعتزام الأمين العام البدء في عملية ستحدد بوضوح مستقبل دور الأمم المتحدة في أفغانستان ونتطلع إلى مقترحاته، لأننا نؤمن بأن للأمم المتحدة دورا كبيرا إزاء مسيرة البلاد نحو مستقبل أفضل هي جديرة به حقا.

أخيرا، نعلن عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس بشأن الحالة في أفغانستان.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثل اليابان.

بادئ ذي بدء، أود أن أعبر عن امتناني للسيد جان أدنو، المبعوث الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، كما أشيد بالسيد أدنو وفريق عمله في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لتفانيهم ومساهمتهم الكبيرة في تعزيز ودعم السلام في أفغانستان.

وباقتراب عملية بون من مرحلتها النهائية والأكثر دقة نشعر بالاطمئنان بأن التحضيرات الجارية لانتخابات ١٨ أيلول/سبتمبر تسير في مسارها الصحيح. ولقد ساهمت اليابان بمبلغ سخي حتى الآن لإجراء الانتخابات، بما في ذلك مساعدات طارئة بلغت ٨ ملايين دولار. ولكن، وكما أوضح مبعوث الأمين العام، لا تزال هناك فجوة تمويلية كبيرة لإجراء الانتخابات. ونحث بدورنا المجتمع الدولي على المساهمة بسخاء لسد هذا النقص دون تأخير.

ورغم التقدم العام المشجع في العملية السياسية في أفغانستان، ما زالت الحالة الأمنية متقلبة للغاية، بل تزداد سوءا في بعض أجزاء البلد. وقد أشار الأمين العام في تقريره (S/2005/525) إلى تطور مثير للقلق، وهو أن هجمات التمرد تزداد وتصبح أكثر تعقيدا ودمارا وأحسن تنظيما وتمويلا. وذلك التطور يسبب قلقا بالغا للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

ويجري تعزيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية من قبل بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودول أخرى مساهمة بقوات لتمكينها من الانتشار في مناطق واسعة. ونحن نشيد بجهود تلك الدول. وينبغي المحافظة على الوجود الدولي بنفس المستوى بعد الانتخابات، وعلى مجلس الأمن بدء المناقشات في أسرع فرصة ممكنة بشأن تمديد ولاية القوة الدولية.

واليابان بوصفها دولة رائدة في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان، يسعدها أن تعلن انتهاء مرحلة نزع السلاح؛ وقد أقيم احتفال بهذه المناسبة في شهر تموز/يوليه. ونحن لا نزال ملتزمين التزاما قويا بدعم جهود أفغانستان لتحقيق ما تبقى من أهدافها، وأعني إكمال إعادة إدماج القوات المسلحة الأفغانية بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه المقبل وحل الجماعات المسلحة غير المشروعة.

بالإضافة إلى التحديات الخطيرة التي تواجهها أفغانستان في القطاع الأمني ينبغي لها مواجهة تحديات أخرى متعددة الوجوه، بما في ذلك مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية – أي بمعنى آخر السلسلة الكاملة من التحديات التي يمكن أن يواجهها بلد من البلدان في بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع.

بعد هذا الاستثمار الكبير والتصحيحات العديدة التي بذلها الأفغانيون أنفسهم والمجتمع الدولي من أجل السلام، ينبغي ألا نخذل أفغانستان. ونحن ندعم بوضوح استمرار دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام في أفغانستان لأهميته لمرحلة ما بعد الانتخابات. وينبغي لنا الإسراع بمناقشة إطار عمل لمواصلة التعاون المتنوع بعد انتهاء عملية بون بإجراء انتخابات أيلول/سبتمبر. ونحن نرحب باعتزام الأمين العام بدء عملية مشاورات مع حكومة أفغانستان وجميع المعنيين من الأطراف الفاعلة الدولية لتحديد برنامج العمل لمرحلة ما بعد الانتخابات وتقديم اقتراحات محددة إلى مجلس الأمن قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ونحثه على ذلك.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن وزراء خارجية مجموعة الثمانية أشاروا، في بيانهم الذي أصدروه في حزيران/يونيه، إلى أنهم يتطلعون إلى العمل مع حكومة أفغانستان والأمم المتحدة في تحديد الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي للفترة التي تعقب الانتخابات البرلمانية، واليابان بدورها لن تدخر وسعا للعمل مع المجتمع الدولي – الذي سيسعى قطعا إلى الحفاظ على مستوى الالتزام العالي الذي أظهره خلال الثلاث سنوات ونصف السنة الماضية في المساعدة على تحقيق ترسيخ السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في أفغانستان.

الآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

كإجراء للاستفادة القصوى من وقتنا للسماح لأكبر عدد من الوفود بمخاطبة المجلس، فإنني لن أدعو المتكلمين إلى شغل مقاعد على الطاولة أو أدعوهم إلى العودة إلى مقاعدهم في جانب قاعة المجلس. وعندما يبدأ أحد المتكلمين الإدلاء ببيانه، فإن موظف المؤتمرات سيجلس المتكلم التالي في القائمة على الطاولة، وأشكر المشاركين على تفهمهم وتعاونهم.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل أفغانستان، والذي أعطيه الكلمة.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن تعازينا لشعب وحكومة إسبانيا والعائلات المكلومة من ذوي السبعة عشر جنديا الذين فقدوا أرواحهم نتيجة لتحطم طائرة هليكوبتر في إقليم حيرات بغربي أفغانستان في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، كما أقدم تعازي إلى عائلات الآخرين الذين فقدوا أرواحهم في أفغانستان وهم يكافحون ضد الإرهاب الدولي.

واسمحوا لي أن أعرب عن خالص تهاني للرئيس بمناسبة توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. كما أود أن أشيد بسلفكم، السفير أداما تيوس فاسيلاكيس على طريقته الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن امتنانه للرئيس ولأعضاء المجلس الآخرين لإدراجهم مسألة أفغانستان كبند في جدول أعمال المجلس لهذا الشهر، ونشكر الوفود التي أدلت ببياناتها المتضمنة لآراء قيمة وجديرة بالإشادة بشأن الحالة في أفغانستان. ونحن ممتنون للغاية للسيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذي قدم معلومات

مفصلة تحديثاً واستكمالاً لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آب/أغسطس (S/2005/525).

إن إتمام إجراء الانتخابات البرلمانية المزمعة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بنجاح سوف يمثل الخطوة الأخيرة على طريق تنفيذ اتفاق بون التاريخي المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومنذ التوقيع على هذا الاتفاق، ومن خلال الدعم النشط والمستدام من المجتمع الدولي، تمكنت أفغانستان من تحقيق الكثير من الأهداف التي كانت تبدو بعيدة المنال.

وجلسة اليوم تمثل فرصة لأعضاء المجلس والدول الأخرى الأعضاء لتقييم الإنجازات التي تحققت حتى الآن والتفكر في شكل التعاون المستمر بين أفغانستان والمجتمع الدولي بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة.

إن حكومة أفغانستان تتوقع أن ترى المجتمع الدولي يقوم بدور في كفالة أمن هذا البلد خلال فترة ما بعد اتفاق بون. وسماح الأمم المتحدة بهذا الدور المستمر أمر نرحب به.

ووفدي ممتن للأمين العام وزملائه على التقرير المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥، المعنون ”الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين“ (S/2005/525). ويقدم هذا التقرير وصفاً رصيناً للتطورات خلال السنوات الأربع الماضية، ويشير كذلك إلى التحديات المتبقية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وضمان السلم والاستقرار والأمن في أفغانستان.

إن ما أبداه شعب أفغانستان من العزيمة والإرادة السياسية قد سمح بالانتقال التدريجي والشاق على طريق الاستقرار والديمقراطية في أفغانستان. وخلال هذه الفترة الانتقالية، تمكنت أفغانستان من اعتماد دستور يكرس مبادئ الديمقراطية، ونجحت في إجراء أول انتخابات رئاسية تشهدها البلاد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

لقد دخلنا الآن في المرحلة الأخيرة والحاسمة في تنفيذ اتفاق بون- ألا وهي إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وهناك حوالي ٦٠٠٠ أفغاني استوفوا شروط الترشيح في الانتخابات الوشيكة، ومن بين هؤلاء المرشحين أكثر من ٦٠٠ سيدة. وبدأ المرشحون حملاتهم الرسمية في ١٧ آب/أغسطس، ومن المتوقع أن يواصلوا جهودهم حتى ١٧ أيلول/سبتمبر- أي قبل يوم واحد من الانتخابات.

وحكومة أفغانستان تعرب عن امتنانها للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسائر الشركاء الدوليين الذين قاموا بنشر فرق الدعم الانتخابي لرصد العملية الانتخابية. وهذا الدعم سيفيد أنشطة الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات لضمان شفافية العملية.

وشعب أفغانستان قد أقر بأهمية تعزيز قدرة مؤسسات الدولة بغية تحويل أحكام اتفاق بون إلى واقع ملموس.

وفي إطار جهودها لبسط سلطة الحكومة المركزية وتعزيزها في شتى أنحاء البلاد، تواصل حكومة أفغانستان تحقيق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتشكيل الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية. وبالتعاون مع سلطات المقاطعات، تبذل وزارة الدفاع جهوداً حثيثة لتشكيل جيش وطني على أساس التمثيل العرقي والإقليمي المتوازن. وأبدى الجيش الوطني الأفغاني حتى الآن فعالية في إجراء عمليات عسكرية مشتركة مع قوات التحالف ضد العناصر التخريبية التي تسعى إلى تقويض عملية الانتقال السياسي. ونعرب عن تقديرنا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على دورها الريادي في مساعدتنا على تدريب جيشنا الوطني.

كما ندين بالامتنان لحكومات كل البلدان الصديقة الأخرى التي قدمت لنا المساعدة لتعزيز مؤسساتنا الأمنية.

ونقدر التزام فرنسا بمساعدة البرلمان الأفغاني. وفي هذا الصدد، أود أن أُذكِّر أعضاء المجلس بأن صياغة دستور أفغانستان في عام ١٩٦٤ تمت بمساعدة رجل فرنسي، هو السيد لوي فوغير.

وأود أن أشدد أيضاً على الوجود المستمر للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، في إطار الدور الريادي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وما زالت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، المنشأة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تحرز تقدماً في تنفيذ ولايتها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ومنذ انطلاق برنامج العودة إلى المدارس في عام ٢٠٠٢، ازداد عدد الأطفال الذين عادوا إلى المدارس ليبلغ زهاء ٤ ملايين طفل. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على دعمها المتواصل لتعزيز قدرة المؤسسات التعليمية في أفغانستان. وعودة عدد كبير من اللاجئين إلى أفغانستان، واستعادة حقوق المرأة – بما في ذلك مشاركتهن في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية في البلد – وإدخال العملة الجديدة وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، هي بعض الإنجازات الكبرى الأخرى.

ومن بين التحديات المتبقية أمام الحكومة الأفغانية الوضع الأمني في المناطق الجنوبية وأجزاء من المناطق الشرقية من البلد، بما في ذلك عمليات التسلل عبر الحدود من جانب تنظيم القاعدة وحركة الطالبان. وقد أشار الأمين العام أيضاً إلى هذه المسألة في الفقرة ٦٢ من تقريره.

وذكر الأمين العام على نحو صائب في الفقرة ٨٢ من نفس التقرير أنه

”آن الأوان لمعالجة مسألة الأمن بإصرار. ويستلزم ذلك عملا عسكريا ... ويتعين التصدي بفعالية أيضا لمصادر تمويل وتدريب المتمردين وملاذاتهم الآمنة“.

وما فتئت حكومة أفغانستان تلتزم التزاما كاملا بمكافحتها المستمرة لطالبان والقاعدة والإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا نعرب مرة أخرى عن صادق تقديرنا للمجتمع الدولي على دعمه المستمر.

إن مكافحة إنتاج المخدرات غير القانونية وزراعتها في أفغانستان من بين الأولويات العليا للحكومة الأفغانية. والحكومة الأفغانية، إذ تدرك التهديد الكبير الذي تمثله المخدرات للأمن والاستقرار في الأجل الطويل لبلدنا، اتخذت مجموعة من التدابير الرامية إلى تدمير محاصيل الأفيون والخشخاش.

وأصدر الرئيس كرزاي مرسومين رئاسيين يحظران إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وبيعها. كما أنه عقد لويا جيرغا طارئة، مؤلفة من حكام المقاطعات وزعماء القبائل وقادة المجتمع المحلي الذين تم حثهم على استخدام نفوذهم المحلي والاجتماعي لمكافحة هذه الزراعة في إطار ولايتهم. ودعا الرئيس كرزاي في الاجتماع أيضا المشاركين إلى شن حرب مقدسة ضد زراعة المخدرات والاتجار بها. وفضلا عن ذلك، خلال الشهرين الماضيين، ترأس الرئيس كرزاي مداولات اللجنة المعنية بمكافحة المخدرات، التي استعرض فيها أعضاء الحكومة والمانحون الرئيسيون التقدم المحرز في الركائز الثماني – التي سأعددها بعد قليل – لخطة الحكومة الأفغانية لمكافحة المخدرات.

وكان آخر وأهم تدبير اتخذته الحكومة الأفغانية لمكافحة آفة المخدرات هو إنشاء وزارة مكافحة المخدرات. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فان وزارة مكافحة المخدرات اعتمدت خطة شاملة للتنفيذ تتألف من الركائز الأساسية لبناء المؤسسات، وتنظيم الحملات الإعلامية،

وتوفير السبل البديلة لكسب الزرق للمزارعين، والحظر وإنفاذ القانون، والعدالة الجنائية والقضاء على المخدرات، وتخفيض الطلب عليها، والتعاون الإقليمي. كما أن الحكومة الأفغانية أنشأت محكمة خاصة لمعاقبة الأشخاص المرتبطين بإنتاج المخدرات غير المشروعة وزراعتها والاتجار بها.

ونبقى ملتزمين بالتعاون الوثيق مع جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها. وفي ذلك الصدد، نعرب عن امتناننا لحكومة المملكة المتحدة، التي، بوصفها الدولة الرائدة، تعمل عن كثب مع السلطات الأفغانية والمانحين والأمم المتحدة بغية إدماج أنشطة المقاطعات لمكافحة المخدرات وتحديد البرامج ذات الأثر السريع والطويلة الأجل لتوفير سُبل بديلة لكسب الرزق ومشاريع البنية التحتية. وإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان، وخاصة تطوير سبل بديلة مستدامة ومربحة لكسب الرزق، ستحدث أثرا ايجابيا على تخفيض زراعة الخشخاش.

ونحن نرى أن الانتعاش الاقتصادي لأفغانستان وإعادة تعميرها وتوفير الأمن وتحسين حياة الشعب الأفغاني مسائل وثيقة الترابط. وفي وسع توفير الخدمات وبناء الطرق وإيجاد الوظائف أن يحدث تأثيرا كبيرا على تخفيض زعزعة الأمن والأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك زراعة الخشخاش والجرائم ذات الصلة. ويتوقف توطيد السلام والأمن بقدر كبير على المشاركة المستمرة للمجتمع الدولي في تقديم المساعدة اللازمة لإعادة تأهيل أفغانستان وتعميرها.

ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، دأبت الحكومة الأفغانية على إجراء مفاوضات مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة بعد إجراء الانتخابات البرلمانية. فالمشاركة والدعم المستمران للمنظمة أمر مطلوب في الأعوام المقبلة بغية إعادة تأهيل البلد وتعميره، فضلا عن توطيد السلام والأمن. وسيشكل ذلك البند أحد المواضيع الهامة الأولى التي سينظر فيها البرلمان المقبل لأفغانستان.

وأود أن اختتم بياني بذكر أن شعب أفغانستان يبقى متحمسا حيال الانتقال السياسي منذ اتفاق بون. وعلى النحو الذي شهد عليه خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، فان الشعب سيتحدى جميع أعمال التخويف التي يقوم بها الذين يعملون ضد العملية السياسية. كما أود أن أشير إلى أن أفغانستان أجرت في الماضي انتخابات وطنية وبرلمانية، وأن الانتخابات التي تجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ هي الانتخابات الأولى التي تجرى بمساعدة الأمم المتحدة.

إن الوفد الأفغاني مقتنع تماما بمشروع البيان الرئاسي ويقدر الجهود الدؤوبة التي بذلتها البعثة اليابانية بشأن هذه المسألة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ اليونان على إدارتها الناجحة لرئاسة المجلس في تموز/يوليه. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشكر السيد أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية الشاملة وان أهنئه وأهنئ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملهما القيم في الاضطلاع بولايتهما في أفغانستان.

لقد مضى عام منذ أن عقد المجلس آخر مناقشة مفتوحة بشأن أفغانستان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة جوهرية وحيوية جدا لمستقبل أفغانستان وللأمن

الإقليمي، وفي الواقع، للأمن الدولي، وخاصة في سياق مكافحة الإرهاب. وغني عن القول، إن هذا المسألة بالتالي ما زالت تتطلب إجلاء أبلغ عناية من المجتمع الدولي.

إن الأمين العام، في آخر تقرير له عن أفغانستان، بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/525)، خلص إلى أن عملية بون حظيت بتحقيق بعض الإنجازات الملحوظة، وخاصة الانتقال إلى المؤسسات السياسية المنتخبة. وعزا على نحو صائب تلك الإنجازات إلى ثبات الشعب الأفغاني وهو يكافح للخروج من التدمير الذي استمر لأكثر من عقدين من الحرب. وفي الواقع، فان الحكومة الأفغانية، في ظل قيادة الرئيس كرزاي، أحرزت تقدما جديرا بالإشادة منذ اتفاق بون المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وكانت إعادة انتخاب الرئيس كرزاي بمثابة إظهار للرغبة القوية للأفغان في المشاركة في العملية السياسية لبلدهم.

إن المجتمع الدولي يتطلع الآن إلى الاختتام الناجح لإجراء لانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات في الشهر المقبل، الأمر الذي يمثل الاختتام الناجح لعملية بون الرسمية. ونحن على ثقة بأن العملية الديمقراطية الحالية في أفغانستان ستؤدي إلى إنشاء برلمان قوي وحيوي سيتمكن من الاضطلاع بدوره المناسب في تطوير البلد. وما فتئت الهند تشعر بالامتياز لكونها مرتبطة بتشييد مبنى البرلمان الأفغاني، الذي سيشكل رمز الصداقة والتعاون بين البلدين.

وللأسف، كما بين الأمين العام في تقريره (S/2005/525)، فان استكمال الانتقال السياسي يشكل خطوة حيوية، ولكنه ليس كافيا بحد ذاته. واسترعى الأمين العام الانتباه إلى حقيقة أن أفغانستان اليوم – وخاصة في الجنوب وفي أجزاء من الشرق – تعاني من انعدام الأمن إلى درجة لم نشهدها منذ رحيل طالبان. كما أن الممثل الدائم لأفغانستان أشار بوضوح إلى فقرات التقرير ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، استرعى الأمين العام الانتباه إلى تزايد مستوى التمرد في البلد والى تطور أسلحة المتمردين. وبينما أوضح الأمين العام أن المنطقة الجنوبية للبلد وأجزاء من منطقته الشرقية قد عانت من الجانب الأعظم من أعمال العنف في طفرتها الأخيرة، فانه قد أعرب عن قلق خاص حيال النفوذ المتعاظم للعناصر غير الأفغانية في البيئة الأمنية. وأبلغ بأن الهجمات التي تشنها العناصر المتطرفة – بما في ذلك العناصر التي تزعم الولاء لحركة طالبان وتنظيم القاعدة – تقع على أساس يومي تقريبا. وكما أوضح الأمين العام، فإن العمليات التي تقوم بها حركة طالبان والحزب الإسلامي بقيادة قلب الدين حكمتيار ليست عمليات مستقلة، ولا بد من التصدي لمصادر تمويلهما الخارجي، كما انه لا بد من التصدي بشكل فعال لمصادر تمويل التمرد وتدريبه وتوفير الملاذ الآمن له. وشملت الإنجازات التي تحققت حتى الآن في قطاع الأمن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واحتواء الصدامات بين الفصائل، التي أصبحت مسألة محلية و لم تعد بعد الآن تشكل تهديدا للأمن الوطني.

إن الدعم الخارجي المستمر الذي يقدم إلى العناصر المتطرفة يرمي إلى تقويض السلطة المركزية للحكومة الأفغانية، إذ أن حوادث العنف تمنع بسط سلطة الدولة وتعوق جهود إعادة التعمير وتؤخر العملية الديمقراطية. وأظهرت بوضوح الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أنه يمكن، مع توفر الإرادة اللازمة، السيطرة على ذلك الإرهاب عبر الحدود واحتواؤه. ويقدم بيان أصدرته أمس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التقييم الذي يثير القلق ومفاده انه، بالرغم من التأثير الايجابي للحملات الانتخابية وتسجيل الناخبين قبل إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات في أفغانستان، فإن التهديد الناجم عن الهجمات العنيفة يمكن أن

يؤثر على العملية. ومن الواضح أن هذه العناصر المتطرفة ورعاتها قرروا مهاجمة الأهداف الهينة مثل المرشحين ومسؤولي الانتخابات وموظفي تقديم المعونة والقادة الدينيين المحليين وغيرهم. ويبدو أن الانتخابات لا تشكل الهدف الوحيد لهذه الجماعات، إذ أن هدفهم هو زعزعة الاستقرار لأجل طويل في أفغانستان. ويجب ألا يتم إغلاق المنافذ التي تسيطر على تدفق العناصر المتطرفة فحسب، من أجل إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة؛ وإنما يجب أن يتم إغلاقها نهائيا.

ونتفق اتفاقا تاما مع التقييم الذي أجراه الممثل الخاص للامين العام في أفغانستان في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر S/PV.5215)، بأن تصدي المجتمع الدولي لإحباط استراتيجية زعزعة الاستقرار لا يمكن أن تقتصر على مكافحة العمليات على ارض الواقع. ومن الضروري أن تتم بقوة مهاجمة الإرهابيين والملاذات الآمنة حيث يجري تدريبهم والشبكات التي تدعمهم. وأبرزت التفجيرات الأخيرة التي وقعت في لندن مرة أخرى النتائج الدولية للشبكات الإرهابية والبنية التحتية التي تسند هذه الشبكات.

وقد يكون مطلوبا في هذه المرحلة الوجود الدولي في أفغانستان الذي توفره القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، ولكننا نرى انه بغية التصدي للتهديدات للأمن الوطني، الداخلي والخارجي على السواء، ينبغي أن يتم إنشاء البنى الأمنية المحلية الأفغانية في اقرب وقت ممكن. والهند على استعداد، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين، لتقديم أي مساعدة تساعد على التعجيل بإعادة بناء الجيش الوطني الأفغاني وقوة الشرطة الأفغانية. وتبقى الهند مؤيدة للجهود الرامية إلى بسط وتوطيد سلطة الحكومة المركزية في جميع أنحاء أفغانستان. ولا يمكن إنجاز المهمة الهائلة لإعادة بناء أفغانستان إلا من خلال جهود موحدة تبذلها القيادة الأفغانية والشعب الأفغاني.

وتبقى أفغانستان اكبر بلد منتج للأفيون في العالم، إذ توفر ٨٧ في المائة تقريبا من إمدادات العالم من الأفيون. ويبلغ ذلك ما يقدر بـ ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان لعام ٢٠٠٤. ويغذي الاتجار بالمخدرات الأنشطة الإجرامية والإرهابية. ويمكن للزيادة المستمرة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها أن تؤدي إلى تقويض إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي لأفغانستان وسيكون لهذه الزيادة إمكانية أحداث نتائج خطيرة بالنسبة للمنطقة وما وراءها. واستجابة لطلب من المملكة المتحدة – الدولة الرائدة في التصدي لمشكلة المخدرات – لتقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات الذي أنشئ مؤخرا، فان الهند تستكشف إمكانية الاضطلاع بمشروع تجريبي بشأن برنامج لتنمية المجتمع لإبعاد المزارعين عن زراعة الخشخاش.

وكجزء من المسعى الدولي، فان الهند ملتزمة بدعم إعادة التأهيل الاقتصادي لأفغانستان وتعميرها. وتزيد الالتزامات الحالية للهند، بوصفها سادس اكبر بلد مانح يدعم إعادة تعمير أفغانستان، على ٥٠٠ مليون دولار – وهو مبلغ كبير بالنسبة لمانح غير تقليدي مثل الهند. ومن ذلك المبلغ، فان مشاريع بلغت تكلفتها ٤٨٠,٨٢ مليون دولار تم بالفعل تشغيلها أو استكمالها. وبغية توفير الوقت، فإنني لن أخوض في تفاصيل تلك المشاريع، ولكنني سأذكر مجرد إدراج عنصر حيوي للبنية التحتية وهو: مد خط تحويل دائري مزدوج تبلغ حمولته ٢٢٠ كيلووات من بل خمري إلى كابل، وبناء محطة فرعية في كابل، وتعمير الطرق وتشييد مشروع سد سالما للطاقة، وتوفير الطائرات. وإضافة إلى ذلك، اضطلعت الهند، في شراكة مع الحكومة الأفغانية، بمشاريع في جميع أجزاء أفغانستان تقريبا تغطي نطاقا واسعا.

من القطاعات، بما فيها، كما قلت، الطاقة الكهربائية وتشييد الطرق، بل تشمل أيضا الزراعة، والصناعة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإعلام والإذاعة، والتعليم والصحة.

ويشكل بروز أفغانستان القوية والديمقراطية والمزدهرة أمرا أساسيا لاستتباب السلام والاستقرار في المنطقة وما وراءها. وبعد أيام قليلة، سيقوم رئيس وزراء الهند، السيد ما نموهان سينغ، بزيارة لأفغانستان في مسعى لتعزيز ودعم الديمقراطية والنمو الاقتصادي بكل السبل الممكنة. وكما ذكر رئيس الوزراء، فإن ”لدينا صلات وعلاقات تاريخية مع أفغانستان. ونرغب في أن نشهد أفغانستان مزدهرة وقوية“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد يانييس – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشعر الوفد الإسباني بالامتنان، سيدي الرئيس، لأن المناقشة المفتوحة تعقد اليوم في ظل قيادتكم الخبيرة. ونتمنى لكم كل النجاح في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أن اشكر السيد آرنو، الممثل الخاص للامين العام في أفغانستان، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها لنا من فوره وعلى عمله الدؤوب بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وتؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشيد إشادة صادقة بالجنود الإسبان الـ ١٧ الذين جادوا بأرواحهم، في حادث طيران وقع بالقرب من هيرات في ١٦ آب/أغسطس، من اجل الدفاع عن الحرية والسلام في أفغانستان. ونشعر بعميق الامتنان للإعراب عن التعازي الذي سمعناه اليوم في هذه القاعة، بما في ذلك التعازي التي أعرب عنها ممثل أفغانستان بالذات، الذي نشكره شكرا جزيلا. كما أود أن اذكر الجنود الإسبان الـ ٦٢ الآخرين الذين لقوا مصرعهم في حادث طيران وقع في أيار/مايو ٢٠٠٣ بينما كانوا عائدين إلى وطنهم بعد المشاركة في بعثة السلام الدولية في أفغانستان.

ومنذ البداية ذاتها، كانت إسبانيا حاضرة في أفغانستان، في إطار العمليات التي أذن بها مجلس الأمن، بغية المساعدة على تأمين الحياة والحرية والازدهار لشعب تحمل الطغيان والعنف لفترة عقود، وهو الآن، بمساعدة المجتمع الدولي، يتطلع بأمل إلى أفق التعايش السلمي.

إن حكومة إسبانيا، مع التأييد المستمر للبرلمان، ملتزمة على الدوام، بتحقيق الاستقرار في أفغانستان وبإعادة بنائها الآن وخلال المرحلة الجديدة التي ستبدأ قريبا بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٨ أيلول/سبتمبر. وتحقيقا لتلك الغاية، تحملت إسبانيا مسؤولية قاعدة الدعم المتقدمة في هيرات وأنشأت فريقا لإعادة إعمار المقاطعات في قاليه – يي ناو التي تقع في غرب البلد، مع أكثر من ٥٠٠ من الأفراد العسكريين ومكوّن للتعاون المدني.

وتشكل الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات التي ستجرى في ١٨ أيلول/سبتمبر احد أهم التحديات التي ستواجهها السلطات الأفغانية في الأجل القصير. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق على نحو خاص حيال تدهور الحالة الأمنية في مختلف مناطق البلد. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص – وهنا فإننا نتفق اتفاقا تاما مع الملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره – حيال ازدياد أعمال التخويف والعنف التي يرتكبها الإرهاب المتطرف. ويجب ألا نسمح للإرهاب بأن يتغلب على إرادة الشعب الأفغاني التي عبر عنها على نحو تام.

وتحقيقا لتلك الغاية، نشرت إسبانيا بالفعل وحدة عسكرية إضافية قوامها ٥٠٠ من الأفراد العسكريين في منطقة هيرات لفترة ثلاثة أشهر بغية دعم العملية الانتخابية. وبذلك يبلغ الوجود العسكري الحالي في أفغانستان حوالي ١ ٠٠٠ فرد. وفي الوقت نفسه، تعهدت الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي بأكثر من ١,٥ مليون يورو للمساعدة الانتخابية سيتم إنفاقها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى نحو مماثل، أسهمت إسبانيا بعدد كبير من المراقبين في بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي.

ولا شك أن أفغانستان دولة تضطلع بدور أساسي في المكافحة الدولية للإرهاب، على أساس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة.

وكما يذكر الأمين العام عن حق في تقريره، فان فصلا جديدا سيبدأ، مع اختتام عملية بون السياسية بعد إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر، يبقى فيه وجود المجتمع الدولي ومساعدته أمرين أساسيين في إعادة البناء والتنمية في أفغانستان، التي ستتحمل سلطاتها، بطبيعة الحال، بشكل تدريجي مسؤوليات أكبر. وفضلا عن ذلك، سيتعين على مجتمع المانحين والحكومة الأفغانية أن يركزا الاهتمام بشكل متزايد على جوانب مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وبناء مؤسسات الدولة، وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حالة النساء، وإصلاح الإدارة ونظام العدالة.

وفي ذلك الصدد، تعتزم إسبانيا، من بداية أيلول/ سبتمبر، أن تدرج في فريق إعادة إعمار المقاطعات في قاليه – بي ناو عنصرا مدنيا يتألف من فريق للتعاون الدولي برئاسة سفير للمهام الخاصة، بغية العمل بالترافق مع السلطات الأفغانية على تطوير مشاريع تركز في البداية على تحسين الظروف الصحية وإمكانية الحصول على المياه والبنية التحتية الأساسية.

وفي الوقت نفسه، وفي ما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، أنشأنا قنوات للتعاون مع برامج العدالة الجنائية التي يقوم بتطويرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أيضا بالتعاون مع السلطات الأفغانية.

وتتعهد إسبانيا بأن تسهم بنشاط، بالترافق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، في مناقشة وتطوير عملية كابل الجديدة، التي لا شك انه سيتعين على الأمم المتحدة أن تستمر في الاضطلاع فيها بدور قيادي في السياق الدولي. ولذا فإننا ننتظر باهتمام كبير توصيات واقتراحات الأمين العام في ذلك الصدد، فضلا عن المبادئ التوجيهية التي قد يطورها مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ألمانيا، وأعطيه الكلمة.

السيد تروتفين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، التي تعقد في فترة حاسمة بالنسبة لشعب أفغانستان.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أعرب عن التعازي لأصدقائنا وشركائنا الإسبان الذين فقدوا ١٧ من مواطنيهم حفظة السلام الشجعان في حادث شنيع.

منذ إبرام اتفاق بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، يسهم بلدي باستمرار في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة التعمير في أفغانستان بوصفها بلدا تحكمه المبادئ الديمقراطية.

واليوم، فإننا ننوه مع شعور كبير بالارتياح بإنجازات علمية بون، وخاصة الانتقال الناجح إلى مؤسسات سياسية منتخبة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2005/525). وسيتم استكمال هذه العملية في منتصف أيلول/سبتمبر بإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية. ونقدر إحراز ذلك التقدم، وبالنظر إلى تجارب المناطق الأخرى، يجب ألا نعتبر هذا التقدم أمرا مسلما به.

وتنوه ألمانيا أيضا بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠١ وبعملها المتميز وعمل بعثتها في أفغانستان. وما فتئ التزام الأمم المتحدة في ذلك الصدد وسيظل يشكل عنصرا أساسيا على الطريق المؤدي إلى أفغانستان الديمقراطية والمستقرة.

ومع ذلك، فإننا ندرك التحديات التي تنتظر مرحلة ما بعد عملية بون. وتشمل هذه التحديات قطاع الأمن وبناء المؤسسات وسيادة القانون وقمع إنتاج المخدرات والاتجار بها. وسيتطلب التصدي لهذه التحديات المزيد من الالتزام من المجتمع الدولي، مع العمل في تعاون وثيق مع الحكومة الأفغانية. وبالتالي فإننا نرحب بالمحادثات بين الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة بشأن جدول أعمال ما بعد بون.

أما بالنسبة إلى التبرعات الوطنية، فإنني أود أن أوضح أن ألمانيا التزمت بتقديم مبلغ آخر قدره ٣٢٠ مليون يورو لإعادة التعمير الاقتصادي للأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨. واليوم، نحن نوفر اكبر وحدة عسكرية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية – قوامها حاليا ٢ ٢٠٠ جندي – وتحملنا مؤخرا مسؤولية مهمة منسق المنطقة الإقليمية للقوة في شمال أفغانستان. وما زلنا ندير فريقين لإعادة إعمار المقاطعات في كندوس وفايزاباد. وألمانيا هي الدولة الرائدة في مساعدة قوة شرطة أفغانستان كجزء من إصلاح قطاع الأمن.

إن قمع زراعة المخدرات والاتجار بالمخدرات – التي تحدث تأثيرا فادحا على الاقتصاد وقطاع الأمن وبناء المؤسسات – سيظل يشكل تحديا رئيسيا شاملا لعدة قطاعات. ونبحث عن السبل والوسائل لمعالجة هذه المسألة، بالترافق مع قيادة المملكة المتحدة والشركاء الآخرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية، وأعطيه الكلمة.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن ابدأ بياني بان أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وأن أهنئ سلفكم على قيادته المقتدرة. كما نود أن نشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان. فهذه مسألة فيها مصلحة كبيرة ليس لشعب أفغانستان والبلدان المجاورة لأفغانستان فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره.

وأود أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام على تقريره القيم ولممثله الخاص، السيد آرنو، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات الأخيرة في أفغانستان. وتستحق الجهود التي يبذلها الأمين العام والسيد أرنو إعجابنا وتأييدنا العميقين. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا الالتزام أمر لا غنى عنه في كفاح الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى زملائي، الذين سبقوني في الكلام، في الإعراب عن تعاطفنا إزاء فقدان ١٧ من حفظة السلام الإسبان في الحادث المأساوي الأخير لتحطم الطائرة المروحية.

بعد النجاح في الوفاء بعدة أسس وضعها اتفاق بون، فإن الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية يتقدمان بعزم صوب مرحلة تاريخية رئيسية أخرى، وذلك بالإعداد للانتخابات

البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات التي ستجرى في الوقت المناسب وبطريقة حرة وعادلة في أيلول/سبتمبر. وبالرغم من ضخامة المهمة، فإننا واثقون بأن الشعب الأفغاني، بقيادة الرئيس كرزاي القديرة وبالاستفادة من المساعدات الدولية والإقليمية، سيكون قادرا على الوصول بالعملية إلى نهاية ناجحة. وتقف جمهورية إيران الإسلامية على أهبة الاستعداد، كما هي الحال دائما، لتتعاون تعاونا كاملا مع حكومة أفغانستان في إجراء هذه الانتخابات بنجاح.

يشير التقرير الأخير للأمين العام عن أفغانستان (S/2005/525) إلى التقدم المحرز والإصلاحات المزمعة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في الإدارة العامة والإدارة المالية ونظام التعليم الوطني. وفي الواقع، يستحق الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية إعجابنا الجماعي على إنجازاتهما.

ومع ذلك، وبالرغم من هذه الجهود والإنجازات المحمودة، ليس هناك مجال للرضا عما تحقق، فلا يزال هناك الكثير الذي يلزم عمله، حيث أن ثمة تحديات هائلة ما زالت قائمة. كما أن هناك عقبات مختلفة تعترض طريق التقدم الاقتصادي والإنمائي في أفغانستان، بما في ذلك، في جملة أمور، وجود اقتصاد قائم على المخدرات يميل إلى الانتشار ويقترن بعبء الإرهاب والعصيان العنيف، كل هذا يشكل عبئا على أعمال إعادة التعمير في البلد مع مجموعة هائلة أخرى من التحديات. إن مجموعة المشاكل التي تواجهها أفغانستان في هذه الميادين، إذا لم يتم حلها، يمكن أن تعطل العودة السلسة للبلد إلى السلام والاستقرار.

في الواقع، إن إكمال عملية الانتقال السياسي هي خطوة حيوية، ولكن كما أشير إليه في تقرير الأمين العام، فإن ذلك وحده لن يكفي لإقامة سلام دائم في أفغانستان. فسيقتضي ذلك بالتأكيد التزاما طويل الأجل من المجتمع الدولي للوصول بعملية التنمية الاقتصادية، إلى جانب إعادة بناء وتعمير أفغانستان، إلى نهاية ناجحة. وعلى نفس المنوال، نؤيد اقتراح الأمين العام بأنه يجب على مجتمع المانحين أن يقاوم إغراء التخلي عن أفغانستان بعد إجراء الانتخابات.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، لا يزال الوضع الأمني في أفغانستان مصدر قلق كبير. وحيث أن استتباب الأمن شرط مسبق لضمان التنمية في الإعمار السياسي والاقتصادي للبلد، فإن حكومتي تشعر بالقلق إزاء الزيادة في أعمال العصيان والإرهاب في أفغانستان، ولا سيما في الجزء الجنوبي والجزء الجنوبي الشرقي من البلد، التي يأتي معظمها مما تبقى من فلول حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، وكذلك تجار المخدرات.

إننا نعتقد أنه لأجل محاربة عناصر الفوضى في أفغانستان، ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز قدرات الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية وتوسيع سلطة الحكومة المركزية في جميع أنحاء البلد. وذلك أفضل طريق لتوفير الأمن في كل أنحاء أفغانستان والمساعدة على احتواء التهديدات الإرهابية.

وفي رأينا، ينبغي أن نضع نصب أعيننا تأثير الاقتصاد المنتشر القائم على المخدرات على إعادة تعمير أفغانستان وأن الإرهاب والعصيان يغذيهما الاتجار بالمخدرات. ولا شك أن انعدام الأمن والاتجار بالمخدرات في أفغانستان يعزز بعضهما بعضا، في حين أن كليهما يعملان في نفس الوقت على تفاقم الأشكال الأخرى للجريمة عبر الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن زراعة الأفيون في أفغانستان تعرض للخطر الاستقرار الإقليمي وتضر بالنظام الاجتماعي في البلدان المجاورة. ونتفق تماما مع الأمين العام على أن انتشار توفر المخدرات يفضي إلى زيادة معدلات الإدمان على المستويين المحلي والإقليمي، مما يساهم في انتشار

الأمراض مثل الإيدز في جميع أنحاء البلد والمنطقة بنطاقها الأوسع.

لقد أسهمت إيران، التي تقع على طريق التهريب بين أفغانستان وأوروبا، إسهاما أكبر من نصيبها في شن حرب مكلفة للغاية ضد تجار المخدرات المدججين بالسلاح في العقدين الماضيين، مما كلفها في هذه العملية، في جملة أمور، حياة ما يقرب من ٤٠٠ ٣ فرد من أفراد إنفاذ القانون. وبالرغم من ذلك، فإننا على استعداد للصمود في جبهة الحرب ضد المخدرات على نطاق العالم. إننا نتعاون بإخلاص مع المجتمع الدولي في مكافحة زراعة الأفيون في أفغانستان، وعلاوة على ذلك نحاول تعزيز وتنفيذ مشاريع زراعة المحاصيل البديلة في أجزاء مختلفة من البلد.

وبالرغم من كل الجهود المخلصة التي تبذلها حكومة أفغانستان، بمساعدة المجتمع الدولي، لمكافحة آفة المخدرات، لا يمكننا أن نخفي حقيقة أنه لم يتم بعد الوفاء بتوقعاتنا. وفي حين أن جهودا معينة بذلتها حكومة أفغانستان قد أدت إلى تخفيض زراعة الأفيون في بعض المناطق المشهورة تقليديا بإنتاج الأفيون، فإنه من غير المفهوم سبب زيادة زراعة الأفيون في الوقت نفسه في المناطق المتاخمة لحدود بلدي، ولا سيما في مقاطعة فرح. إن ذلك تطور يزيد من القلق البالغ الذي يساورنا.

وعلى نفس المنوال، فإنه بالرغم من الحملة المكلفة التي نشنها، فقد شاهدنا زيادة في الاتجار بالمخدرات من أفغانستان على مدار العام الماضي. وحتى تستطيع إيران أن تحافظ على مستوى حربها الشرسة الجارية ضد الاتجار بالمخدرات، فإنه لا غنى عن الدعم الدولي، ولا سيما تعاون البلدان المجاورة. هناك ضرورة ملحة إلى توجيه رسالة جلية بأن جميع الدول متحدة في مواجهة هذا التهديد.

وحيث أن زراعة الأفيون قد أصبحت مصدرا رئيسيا للدخل للكثير من المزارعين الأفغان، نعتقد أن الحل الأساسي لهذه المشكلة يتمثل في تسارع خطى إعادة التعمير في أفغانستان في جميع الميادين. ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف أيضا جهوده من أجل توفير المساعدة الدولية لإعادة تعمير أفغانستان. إن إيران، بتعهدها في مؤتمر طوكيو بتخصيص ائتمان يصل إلى ٥٦٠ مليون دولار لهذه الغاية – وهو أعلى تعهد من ناحية معدل دخل الفرد في البلدان المانحة – تضطلع بدورها بفعالية. وللوفاء بتعهدنا فقد شاركنا في عدة أنشطة خاصة بالبنية الأساسية في أفغانستان، بما في ذلك مشاريع الكهرباء، وبناء الطرق، وتدريب القوى العاملة، والخدمات الإنسانية.

وبوجه عام، فقد وصلت مساهمة إيران في إعادة تعمير أفغانستان حتى الآن إلى ١٧٠ مليون دولار. وفي نفس الوقت، فإننا نشارك أيضا في مشاريع كثيرة، في إيران وأفغانستان، للمساعدة على تعزيز التجارة الخارجية في هذا البلد غير الساحلي. ولن أخوض في التفاصيل بسبب ضيق الوقت.

لقد استضافت جمهورية إيران الإسلامية حوالى ثلاثة ملايين من اللاجئين الأفغان لما يقرب من ثلاثة عقود، متكبدة تكاليف باهظة في هذه العملية. وتوقعاتنا أنه في العصر الجديد وبمساعدة المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية، فإن عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن يمكن أن تتم بشكل مؤات، ولكن هذا لم يحدث بعد. وبالرغم من تنفيذ الاتفاق الثلاثي الموقع مع الحكومة الأفغانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتنفيذ بضعة برامج في هذا الصدد، فإن هذه العملية لا تتقدم بشكل مرض. وفي رأينا، من المهم أن تعتمد الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي نهجا أكثر دقة لإقامة أساس راسخ من أجل تيسير العودة الطوعية للاجئين.

لا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أؤكد من جديد تصميمنا على الاستمرار في مساعدة الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني على التغلب على التحديات الهائلة التي لا يزالان يواجهانها وعلى المضي قدما بسلاسة عبر المراحل المتبقية من العملية السياسية والإنمائية وعملية إعادة التعمير. كما ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي التعاون الأوثق والأوسع، تحت رعاية هذه المنظمة العالمية من أجل توطيد السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كندا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): تشعر كندا بالامتنان لإتاحة الفرصة لها للمشاركة في هذه المناقشة حول الوضع في أفغانستان، كما أننا ممتنون للرئاسة اليابانية لإدراج هذه المسألة في جدول الأعمال.

في البداية، أود القول إن التزام كندا تجاه أفغانستان كبير. لقد التزمنا بتوفير ٦٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٩ للمساعدة الإنمائية. وضاعفنا من عدد أفراد سفارتنا. وكنا وسنظل دائما مساهمين هامين في بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الواقع، فقد عززنا وجودنا في أفغانستان بإرسال أول مجموعة من فريق إعادة الإعمار للمقاطعات في قندهار، الذي سيتضمن في نهاية المطاف عناصر مدنية وعسكرية. ويمكنني القول إن هذا الانتشار في قندهار سيصل في النهاية إلى ١ ٥٠٠ فرد، ونتوقع أن يتم بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٦.

والهدف المشترك للمجتمع الدولي والشعب الأفغاني هو إقامة دولة أفغانية ديمقراطية مستقرة ومعتمدة على نفسها يمكن أن توفر أسباب أمنها الخاص ولا تكون أبدا مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهاب الدولي. وقد أحرزت أفغانستان تقدما كبيرا في طريقها إلى تحقيق تلك الأهداف. وهي الآن في مرحلة ضربت فيها الديمقراطية بجذورها وأصبحت لها فوائد، خاصة من ناحية بناء ثقة الأفغان في بلدهم واعتزازهم به. وكان اعتماد الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي حدين فاصلين هامين في انتقال أفغانستان، وعنصرين رئيسيين في اتفاق بون.

وبينما تقر كندا بأن التحديات التي ما زالت تواجه أفغانستان تحديات صعبة، فإننا لا نعتقد أنه لا يمكن التغلب عليها. وأود أن أتناول أربعة تحديات نعتقد أنه يمكن حلها على سبيل الأولوية: أولا، القادة المحليون غير المتعاونين؛ وثانيا، الحكم؛ وثالثا، المظالم الماضية؛ ورابعا، التنسيق الاستراتيجي.

أولا، فيما يتعلق بالقادة، يبدو لنا أنه لم يعد بإمكاننا تأجيل مواجهة بعض أصعب المشاكل، وتشمل كيفية التعامل مع القادة المحليين الذين لا يزالون يتحدون سلطة الحكومة المركزية بممارستهم أنشطة غير مشروعة. ويجب أن يدرك سماسرة السلطة العاصون أولئك أن هناك عواقب لأعمالهم. ويجب التصدي لتورطهم في أنشطة المخدرات والجماعات المسلحة غير المشروعة وانتهاكات حقوق الإنسان. وبدون التزام باتخاذ إجراءات حاسمة ضد الذين يتحدون سيادة القانون جهارا نهارا، فإنهم سيواصلون تخريب أفضل جهودنا ويسهمون في زعزعة الاستقرار.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال هشة. ولا يزال تنظيم القاعدة وعناصر الطالبان وغيرهم من المتمردين يواصلون نشاطهم، ويشكلون خطرا على الأمن الأفغاني والدولي. وما زالت كندا تشعر بالقلق إزاء العنف المتواصل الموجه ضد السكان المدنيين ووكالات العمل الإنساني والتنمية. ونحن ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى ضمان مراعاة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، أسلوب الحكم، فإننا نوافق على الاستنتاجات التي توصل إليها الأمين العام في تقريره المتعلق بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2005/525). وتعتقد كندا اعتقاد راسخا بأن بناء المؤسسات والقدرة الدائمة هو السبيل الوحيد لضمان بقاء ما استثمرناه وقتا طويلا بعد مشاركتنا.

ثالثا، فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، فإن ثقة المواطنين أساسية لأي نجاح حكومي. وإدخال أفراد مسؤولين عن مخالفات خطيرة في الماضي للقانون الأفغاني والقانون الدولي في الحكومة من شأنه التشكيك في مصداقية الحكومة، مما يؤدي إلى تعقيد الجهود المبذولة لإحراز التقدم مستقبلا. ولذلك فإن كندا تؤيد العمل الذي تضطلع به السلطات الأفغانية في تعاون وثيق مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان لوضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية. ويسعدنا أن يفكر واضعو الاستراتيجية في طائفة واسعة من الآليات لمعالجة مظالم الماضي، تتراوح بين تمحيص الخدمة العامة وإنهاء الإفلات من العقاب.

ويتمثل التحدي الرابع في التنسيق الاستراتيجي. وإذ ندرك أن دعائم القطاع الأمني تعتمد بعضها على بعض وتقوي بعضها بعضا، وأن النقائص في إحدى الدعائم من شأنها أن تعرض للخطر استمرار التقدم في أخرى، يتعين علينا زيادة التنسيق الاستراتيجي. وكندا ملتزمة بالمساعدة على تيسير ذلك التنسيق.

(واصل كلامه بالفرنسية)

وبالنظر إلى تلك التحديات، من الأهمية بمكان أن نولي الاهتمام الكافي لرسم الطريق إلى الأمام. وينبغي لنا توسيع الرؤية التي قام عليها اتفاق بون. فرغم كل شيء، لا تزال أهدافها – المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار ومراعاة حقوق الإنسان – في انتظار التحقيق الكامل.

ظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والحكومة الأفغانية تتعاونان على تطوير عملية كابل، التي ستسفر عن تحقيق اتفاق بين أفغانستان والمجتمع الدولي يحدد المسؤوليات المتبادلة. وستكون تلك فرصة للتركيز على وضع الأهداف الكفيلة بتوفير الأسباب اللازمة لإصلاح القطاع الأمني؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة؛ وإنشاء إطار قانوني سليم يشمل تيسير الوصول إلى العدالة لكل الأفغان؛ وإقامة مؤسسات حكم خاضعة للمساءلة؛ والاتفاق على استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاستثمار يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي الطويل الأجل في البلد.

(واصل كلامه بالإنكليزية)

بإيجاز، تؤيد كندا رؤية الأمين العام فيما يتعلق بالمشاركة مستقبلا في أفغانستان، ولا سيما استمرار دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في توطيد السلم. ومن أجل أن تواصل الأمم المتحدة نجاحها في تنسيق مشاركة المانحين، يتعين عليها رفع مستوى قدراتها الميدانية في أفغانستان في مجالات الحكم وسيادة القانون والشرطة والعدالة والقطاع الخاص. وستواصل كندا الوقوف إلى جانب أفغانستان والمجتمع الدولي والأمم المتحدة بينما تعمل أفغانستان على اتخاذ مكانها بين الدول الديمقراطية المستقرة والمعتمدة على نفسها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل باكستان، وأعطيه الكلمة.

السيد إعزاز أحمد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أؤدي الواجب البهيج بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على طريقتكم الماهرة التي تقودون

بها أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتهانينا إلى الممثل الدائم لليونان وبقية الوفد اليوناني برئاستهم الناجحة للمجلس الشهر الماضي.

ونعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بوصفها مرحلة أخرى هامة في مسيرة أفغانستان نحو السلم والاستقرار. وأود أن أشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفيدة. وهذه الجلسة تتيح فرصة طيبة لاستعراض التقدم المحرز تجاه أهداف عملية بون، وخاصة الخطوة التي تمثل الذروة والمتمثلة في الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات التي ستجرى الشهر المقبل.

وتشارك باكستان في الشعور بالقلق إزاء تزايد انعدام الأمن في أفغانستان، الذي تقف وراءه أسباب عديدة ومعقدة. وعلى نحو ما قال أحد مسؤولي الولايات المتحدة لصحيفة الفيانانشيال تايمز في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥،

”في السنة الماضية كان ترتيب الشواغل الأمنية في أفغانستان: الطالبان، القاعدة، أمراء الحرب، فالمخدرات. وفي هذه السنة سيكون الترتيب: المخدرات، أمراء الحرب، القاعدة، فالطالبان“.

ويحدد تقرير الأمين العام (S/2005/525) عددا من التحديات الباقية في ميادين الأمن وبناء المؤسسات وإصلاح القطاع الأمني وعنصر إعادة الإدماج من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع العام والخدمة المدنية، والتعمير وتنمية الهياكل الأساسية، والإنعاش الاقتصادي – الإجتماعي ورفع مستوى الخدمات الأساسية وتوفيرها للشعب الأفغاني.

ونحن نحتاج إلى استراتيجية شاملة للنجاح في أفغانستان تعالج الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. ويلاحظ تقرير الأمين العام، في جملة أمور، أن

”إرساء الأمن وإنشاء المؤسسات الفعالة وتحقيق التنمية، كل ذلك سيستلزم وقتا وجهودا متضافرة، من أجل البناء على ما تحقق من إنجازات سياسية خلال فترة الثلاث سنوات والنصف [الماضية]“. (S/2005/525، الفقرة ٨١)

ويقول التقرير أيضا

”وحتى في غياب عبء التمرد العنيف، يواجه إعمار أفغانستان مزيجا هائلا حقا من التحديات، منها تفشي اقتصاد تجارة المخدرات، وبعض من أسوأ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في العالم“. (S/2005/525، الفقرة ٨٤)

وبصرف النظر عن أفغانستان ذاتها، لا يوجد أي بلد له مصلحة حيوية تضاهي مصلحة باكستان في إحلال السلام والأمن والازدهار في ذلك البلد. فالسلام في أفغانستان أساسي من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في المناطق الحدودية لباكستان. وسيمكِّن السلام ما يناهز ثلاثة ملايين من اللاجئين الأفغان، الذين ما برحوا يقيمون على أراضينا منذ ٢٠ عاما، بدون مساعدة دولية حقيقية، من أن يعودوا إلى ديارهم طواعية، وبكرامة وشرف. وسيزيد السلام والانتعاش الاقتصادي في أفغانستان من التجارة والتعاون الاقتصادي، المزدهرين أصلا، بين باكستان وأفغانستان. وسيفتح السلام في أفغانستان أقصر ممرات العبور للتجارة، والطاقة، والمواد الخام والسلع بين آسيا الوسطى وبقية العالم، وسيدر ذلك فوائد هائلة لأفغانستان وباكستان وجميع بلدان المنطقة الأخرى.

ولذلك، لا يوجد أي غموض في التزامنا بمساعدة حكومة أفغانستان والتحالف الدولي في إحلال الأمن وتحقيق الأهداف الأخرى المتفق بشأنها في عملية بون. وعبور الحدود يعد عاملا، ولكنه ليس العامل الرئيسي في جدول الأعمال. إن باكستان تبذل جهودا جبارة. وقد قمنا بحملة قوية للقضاء على عناصر القاعدة وطالبان في جانبنا من الحدود. فألقينا القبض على أكثر من ٧٠٠ من هذه العناصر، وهو أكبر من أي عدد احتجزه أي بلد آخر.

وكما ذكر الرئيس مشرف قبل بضعة أيام، فإن نظام القيادة والتحكم لدى القاعدة قد تم كسره وتفكيكه إلى حد كبير. وأصبحت تلك الحركة الإرهابية تعمل الآن من خلال خلايا صغيرة في العديد من البلدان. ونشرنا ٧٥ ٠٠٠ فرد من قواتنا العسكرية لأول مرة في التاريخ في مناطق باكستان القبلية على الحدود، بهدف تهدئة الأمور واعتراض المتمردين، وقد تم ذلك معظم الحالات بموافقة القبائل المعنية. وأقيم ٧٠٠ موقع على طول الحدود، ويجري الآن إضافة ٤ ٠٠٠ جندي للقيام بمهمات اعتراضية في الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية في أفغانستان. ولعلي أشير إلى أن عدد جنودنا على الحدود يفوق مجموع القوات العسكرية الوطنية والدولية الموجودة في أفغانستان مجتمعة. ولذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل لأن هذه الجهود، التي تبذلها باكستان بتكلفة باهظة من التضحيات البشرية والمالية، لم ترد الإشارة إليها في تقرير الأمين العام.

إن الجهود المبذولة لمنع العبور في الاتجاهين لمقاتلي القاعدة وطالبان والعناصر القبلية أو الإجرامية هي جهود تعاونية بين باكستان وأفغانستان وقوات الولايات المتحدة في أفغانستان، ويتم تعزيزه من خلال اللجنة الثلاثية. وتعتمد باكستان اعتمادا خاصا على الاستخبارات الجوية والإلكترونية الآنية من الولايات المتحدة لنجاحها في اعتراض العمليات التي أنشأنا من أجلها قوة الرد السريع.

وتؤيد باكستان استمرار وجود قوات الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان حتى يتم إحلال السلام والاستقرار بصورة كاملة، وحتى يتمكن جيش وطني أفغاني يمتلك مقومات الاستمرار من تولي المسؤولية الكاملة عن المحافظة على أمن البلد. إن غالبية الوقود والغذاء وبقية الإمدادات لقوات التحالف تأتي من باكستان. وبالتالي، فإن الذين يثيرون الشكوك إزاء التزام باكستان بالسلام والأمن في أفغانستان، وغالبا ما يفعلون ذلك من خلال المبالغة في أهمية حركة المرور عبر الحدود، هم أولئك الذين يبحثون عن مبررات لفشلهم، أو هم، وقد استمعنا إلى بعضهم هنا، الذين يرغبون في تعكير العلاقات بين باكستان وأفغانستان.

لقد تحسنت العلاقات بين باكستان وأفغانستان إلى حد كبير وازدادت تنوعا. وهي تتسم بوتيرة تبادل الزيارات الرفيعة المستوى، وبإضفاء الطابع المؤسسي المتقدم، وبالمستويات القياسية للمرور التجاري العابر الذي تضاعف خلال السنوات الثلاث الماضية، والتبادل التجاري الثنائي الذي وصلت قيمته الآن إلى ١,٢ بليون دولار، ومشاركتنا الفعالة في إعادة البناء في أفغانستان.

وأثناء زيارة رئيس وزراء بلدنا إلى كابل في تموز/يوليه ٢٠٠٥، تم الاتفاق بشأن عدد من برامج التعاون الاقتصادي، بما في ذلك الإعلان عن تقديم باكستان مساعدة إضافية بقيمة ١٠٠ مليون دولار لإعادة البناء في أفغانستان. وسيتم استخدام هذه الأموال بالتشاور مع السلطات الأفغانية ووفقا للأولويات التي يراها الأفغان. وفي ما يتعلق بتعهد باكستان السابق بتقديم ١٠٠ مليون دولار في مؤتمر طوكيو، فقد تم حتى الآن استعمال حوالي ٥٠ مليون دولار منها في المساعدة الإنسانية، ومشاريع الهياكل الأساسية، والصحة، والتعليم والنقل، وبناء القدرات في مؤسسات الدولة. وتم تخصيص المبلغ الباقي لعدد من المستشفيات في مدن

مختلفة، ولبعض كليات الجامعات، وكذلك لخط السكك الحديد شامان – سبين بولداك.

وفي سياق بناء المؤسسات، تقوم باكستان بتوفير التدريب للموظفين الأفغان في جملة من الميادين، بما في ذلك الدبلوماسية، والقضاء، والشرطة، ومكافحة المخدرات، والزراعة والجمارك والمصارف.

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإن المناقشات حول برنامج عمل مرحلة ما بعد الانتخابات سوف توفر فرصة نادرة للحوار الواسع النطاق بين أفغانستان والمجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة. وباكستان مستعدة لأداء دورها في تلك العملية، وتكرر تأكيد تأييدها الكامل للسلام الدائم والاستقرار في أفغانستان. كما أننا ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى الثبات على موقف الالتزام إزاء أفغانستان. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة مستقبلا في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد راجي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين، السيد الرئيس، بتقديم الشكر لكم على عقد هذه الجلسة، وتمكين غير الأعضاء في مجلس الأمن من المشاركة في المداولات بشأن هذه المسألة الهامة المعروضة على المجلس. ونتطلع، كذلك، إلى إجراء مداولات مفتوحة، وجامعة، وأكثر شمولا حول المسائل المتصلة بأفغانستان في الجمعية العامة.

منذ تقديم آخر تقرير للأمين العام، المؤرخ في آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/183)، نلاحظ مع الارتياح أن أفغانستان قد استمرت بإحراز تقدم لافت نسبيا في تنفيذ اتفاق بون. فأفغانستان أمة خارجة من صراع مسلح ظل محتدما لفترة طويلة، ولا يمكن التوقع بأن تكون عملية إعادة بناء السلام والإعمار الوطني عملية سهلة. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه – مع الدعم المتواصل من المجتمع الدولي، والتصميم الراسخ للسكان على تحقيق السلام، ومع وجود الحكومة الفاعلة القائمة الآن – من الممكن اتخاذ وتنفيذ المزيد من التدابير اللازمة والفعالة لتعزيز الاستقرار والتنمية في البلد.

وحيث أن التقدم المنشود قد تم تحقيقه في أفغانستان، فمن الأهمية بمكان المحافظة على استمرار هذا التقدم وتعزيزه. إننا نتطلع إلى بذل المزيد من الجهود لضمان نجاح انتخابات البرلمان ومجالس المقاطعات التي ستجري في ١٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام. ونرحب بتأكيد الأمين العام على مواصلة الالتزام بمساعدة حكومة أفغانستان وهي ماضية في اضطلاعها بالمهمات الأساسية اللازمة لتنفيذ برنامج عملها في الميادين السياسية والأمنية والإنمائية.

وإذ نرحب بالإنجازات المشجعة التي تحققت حتى الآن، فإن وفدي يسلم تماما بالتحديات التي ما زالت قائمة، والتي قد تشكل عقبات خطيرة في طريق تحقيق الانتعاش الكامل لذلك البلد.

ونشعر بالقلق إزاء ما يحدث في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يموت ٢٠ في المائة من الأطفال في أفغانستان قبل أن يبلغوا سن الخامسة، وتموت امرأة كل ثلاثين دقيقة لأسباب متعلقة بالحمل. و لم يتجاوز متوسط العمر المتوقع ٤٤,٥ عاما. أما انتشار الفقر والتخلف الإنمائي وسط أغلبية السكان، فيمكن تركه لتصور خيالنا. ويبدو جليا ضرورة إيلاء مسألة التنمية الاهتمام الجاد عند معالجة قضايا الأمن والمخدرات غير المشروعة وتأسيس الحكم الرشيد.

ولاحظنا في تقرير الأمين العام (S/2005/525) أن حكومة أفغانستان تسلمت، في السنوات التي أعقبت اتفاق بو، مساعدات كبيرة من المجتمع الدولي. واضطلعت الأمم

المتحدة أيضا بدور رئيسي في الاستجابة للعديد من الأزمات الإنسانية. وعلى الرغم من ذلك، وبالنظر إلى الحالة الهشة السائدة في أفغانستان، فإن وفد بلدي يود أن يحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على مواصلة دعم حكومة أفغانستان في سعيها الدؤوب إلى التغلب على المشاكل المتبقية في المجالات الرئيسية في بناء الأمة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لمساعدة أفغانستان على استكشاف وتطوير إمكاناتها الاقتصادية والتجارية. ومن المجالات الهامة التي تتطلب اهتماما أكبر في جدول أعمال التنمية الوطنية، المساعدات الدولية في مجال التعليم، بما في ذلك تنمية البنية التحتية ذات الصلة وتدريب وتنمية الموارد البشرية.

٣ - تشكل الانتخابات البرلمانية المقبلة المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ حدثا هاما نأمل أن يكتمل به الانتقال السياسي نحو المصالحة الوطنية والاستقرار في أفغانستان. ومع ذلك، يشاطر وفد بلدي الرأي القائل بأنه ينبغي معالجة الحالة الأمنية في أفغانستان بفعالية قبل إجراء تلك الانتخابات البرلمانية. ويرى وفد بلدي أن مشاركة الشعب الأفغاني وحماسه ودعمه، وأهم ما في الأمر عزمه على تحقيق السلام والتنمية، سيمكّن من إجراء العملية الانتخابية المقبلة في مناخ سلمي ومنظم. وينبغي للحكومة، وبدعم من المجتمع الدولي، مواصلة الجهود لتعزيز بناء ثقة الشعب في وجود جو من الأمن والسلم.

ولاحظت ماليزيا أن تقرير الأمين العام أشار إلى أن جهود القضاء على العقاقير المخدرة في عام ٢٠٠٥ لم تنل حظها من النجاح كما كان متوقعا. ونحن نؤمن في هذا الصدد بأن على المجتمع الدولي الاضطلاع بدوره لمد يد التعاون الوثيق للحكومة الأفغانية ومساعدتها في جهودها الحثيثة الرامية إلى الحد من تجارة المخدرات في المستقبل القريب، بغية القضاء عليها كليا في الأجل الطويل. ونحن نرى أن التعاون الدولي، بالإضافة إلى الجهود الوطنية الصادقة، أمر هام للمكافحة الفعالة لزراعة المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع.

وتتطلع ماليزيا إلى التعاون الوثيق مع حكومة أفغانستان في إطار علاقاتنا الثنائية، وهي على استعداد لاستكشاف السبل والوسائل اللازمة لمواصلة توطيد علاقاتنا. وستواصل، في هذا الصدد، في حدود إمكانياتنا المتواضعة، تقديم المساعدة والتدريب في المجالات الأساسية لبناء الأمة في إطار البرنامج التعاوني التقني الماليزي.

ويتضح جليا أن أفغانستان تحتاج، في هذه المرحلة الصعبة من إعادة الإعمار الوطني، إلى الدعم المتواصل من المجتمع الدولي. ورغم الصعوبات، استطاع البلد أن يحرز تقدما مثيرا للإعجاب نسبيا نحو الأمام. وعلينا أن نقر بأن الجهود المتبقية ستظل صعبة وشاقة. ولكن، كما ذكرنا آنفا، نحن على ثقة بأن حكومة وشعب أفغانستان سيتمكنان، بالدعم المتواصل والمؤكد من المجتمع الدولي، من بناء البلد وتعزيز أسس الديمقراطية الدستورية، وبأن أفغانستان ستأخذ مكانتها المستحقة وسط المجتمع الدولي.

وأخيرا وليس آخرا، نود أن نشارك الآخرين في الإعراب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ولكل الرجال والنساء الذين يعملون ببعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان والحكومات الوطنية على جهودها المميزة لمساعدة أفغانستان رغم الصعوبات والظروف الخطيرة السائدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية المفيدة والتزامه الثابت بإنجاح ولاية الأمم المتحدة في أفغانستان.

إن إيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. أود أيضا أن أعلن عن مشاركتي ومشاركة بلدي في التعازي التي أعربت عنها كل الوفود بمناسبة فقدان الأرواح الذي مُنيت به مؤخرا عدة بلدان، وأعني إسبانيا والولايات المتحدة، وكذلك موظفي الأمم المتحدة.

ونحن لم نعتد على إضافة صوتنا إلى بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي، ولكن في ظل الظروف الراهنة، نشعر، بطريقة ما، أنه ينبغي لنا أن نقدم ملاحظات إضافية قليلة خاصة بنا. فالواقع أن جهود إيطاليا المبذولة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وإعادة إعمارها في هذه المرحلة بالذات ليست من الأعمال العادية. بل لم يسبق لنا أن بذلنا مثلها، حيث تصاعدت مؤخرا أضعافا استجابة للتطورات الأخيرة.

إن الملاحظات المثيرة للقلق، والتي وردت في تقرير الأمين العام (S/2005/525)، تشير إلى الواقع الصعب على الأرض. ولكن يجب ألا يصيبنا ذلك بالفزع، بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تعزز تلك التحديات المثبطة التي تبدو أمامنا من التزامنا. وتلك التحديات تتعلق بالركائز الحيوية المتشابكة الثلاث والمتمثلة في الأمن، وبناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية. وينبغي ألا ندخر جهدا في معالجة هذه الركائز الثلاث بمفهوم متكامل. وفي هذا الصدد، تقف إيطاليا، بفضل المسؤوليات المتعددة الوجوه التي اضطلعت بها في أفغانستان، في موقف متميز لتقييم الفوائد التي يمكن أن يحققها تكامل الجهود في مختلف القطاعات. ونحن، كدولة رائدة، نضاعف من جهودنا لدعم خطط السلطات الأفغانية لإصلاح قطاع العدل. ونحن ما زلنا بين أعلى شركاء التنمية من حيث المساهمات المالية المقدمة إلى القطاعات ذات الأولوية مثل البنية التحتية، والصحة والتعليم والثقافة، والإعلام، وإعادة اللاجئين، وإزالة الألغام، ومكافحة المخدرات وتمكين المرأة. وسيتولى بلدي القيادة الدورية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية للأشهر التسعة القادمة، بينما نواصل قيادة القوة الدولية الإقليمية الغربية وفريق إعادة الإعمار في إقليم حيرات، الأمر الذي يستتبع وجود حوالي ٢ ٠٠٠ جندي إيطالي في أفغانستان.

وحفزت تلك الالتزامات، خلال الأشهر الأخيرة، الحوار السياسي بين الزعماء الأفغان والإيطاليين. وإذا ما ذكرنا فقط آخر المناسبات، فإن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي قام بزيارة كابول في ٤ آب/أغسطس بمناسبة تسلم إيطاليا لقيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وذلك عقب الزيارة التي قام بها الرئيس كرزاي لإيطاليا الشهر الماضي، حيث تم التوقيع على بيان مشترك بشأن إصلاح قطاع العدل ووافق البلدان على إعطائه الأولوية في برنامج ما بعد إجراء الانتخابات.

أعرب الأمين العام في تقريره عن قلقه البالغ بشأن نقص التمويل للعملية الانتخابية. ولتأكيد التزامنا بإنجاح الانتخابات واستجابة للنداء العاجل لتقديم مساهمات مالية جديدة للانتخابات البرلمانية والمحلية، ورغم القيود الشديدة المتعلقة بالميزانية، فإن إيطاليا قررت على وجه السرعة تخصيص مليون يورو، إضافة إلى ٤ ملايين يورو دفعتها سابقا. ونحث المانحين الآخرين المحتملين على المشاركة في هذا المسعى الهام.

ومن جانب آخر، يسعدنا أن نعلم من تقرير الأمين العام بأن المشاورات مع الحكومة الأفغانية بشأن برنامج مرحلة ما بعد الانتخابات قد بدأت بالفعل. ونحن نوافق على المبادئ الأساسية لتجديد الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، كما جاء في التقرير، وعلى استعداد للمزيد من الإسهام في المشاورات المتعلقة بمستقبل ولاية الأمم المتحدة. ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن للأمم المتحدة إلا أن تحافظ

على دورها القوي في القيادة والتنسيق العام للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشدد على أن جهودنا الدؤوبة ليس لها أي دافع غير صداقتنا العميقة الجذور، بل علاقات الإخاء التي تربطنا بالشعب الأفغاني وإعجابنا بشجاعة وعزيمة قيادته المنتخبة ديمقراطيا. وفي نفس الوقت، لا يمكن أن أبالغ في التشديد على الأهمية العظيمة لنهضة أفغانستان الديمقراطية للسلم والأمن الدوليين كنموذج للسياسات والإجراءات المتعلقة ببناء السلام.

ونحن نعتز بأننا جزء من هذه العملية التاريخية، تلك العملية التي وصلت الآن إلى مفترق طرق حاسم. ويتعين علينا أن نساعد الشعب الأفغاني في اختيار المنعطف الصحيح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين الذين شكروكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في أفغانستان. ونود أن نهنئ اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن في آب/أغسطس.

وأود كذلك أن أعرب عن تعازي وفدي على فقدان ١٧ من حفظة السلام الإسبان في حادث تحطم طائرة مروحية في الأسبوع الماضي في أفغانستان.

ونظرا لأن الشعب الأفغاني سيجري انتخابات برلمانية في ١٨ أيلول/سبتمبر، فإن ذلك يجعل توقيت هذه المناقشة مناسبا بشكل خاص. لقد حققت أفغانستان تقدما هاما خلال السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية. وإن إقامة السلطة الأفغانية المؤقتة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وتدابير الإصلاح التي اتخذتها الإدارة الانتقالية، وعقد اللويا جرغا الدستورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والانتخابات الرئاسية المباشرة، التي جرت لأول مرة في تاريخ أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والتي أدت إلى تنصيب الرئيس حميد كرزاي، كلها أمور أرست أسس الديمقراطية والمستقبل السياسي الأكثر إشراقا. ونأمل أن تكون انتخابات البرلمان ومجالس المقاطعات عندما تُجرى في الشهر القادم تتويجا لتحقيق أفغانستان جميع الأهداف التي تضمنها برنامج عمل اتفاق بون المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

كما أن تقدما كبيرا تم إحرازه بالنسبة إلى البرنامج المؤسسي لاتفاق بون، في مجالات عدة، كنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء الجيش الأفغاني الوطني، وإصلاح جهاز الشرطة وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان. ونشعر بالارتياح لأن شقي نزع السلاح والتسريح في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد أديا الشهر الماضي إلى نزع سلاح وتسريح ٠٠٠ ٦٣ جندي من القوات العسكرية الأفغانية، ولأن غالبية هؤلاء شرعوا في عملية إعادة الإدماج. إن ذلك النجاح يعزز قناعتنا بضرورة تعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدائمين لفترة طويلة تتجاوز بكثير انتخابات الشهر المقبل.

إن وفدي يرى أن صمود الشعب الأفغاني هو صاحب الفضل في إنجازات أفغانستان، ذلك الشعب المكافح من أجل النهوض من آثار ما يزيد على عقدين من الحرب، كما أن الفضل يعود إلى الشراكة بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية. إننا نحيي الشعب الأفغاني وحكومته على تصميمهما للمضي قدما نحو إعادة بناء بلدهما بنجاح.

والإنجازات التي تحققت في أفغانستان، والمجازفات والأعمال الشاقة التي اضطلع بها الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي من أجل تحقيقها تجعل لزاما علينا أن نتصدى بعزم

أشد للتحديات المتبقية. والشاغل الرئيسي الذي يساورنا هو استمرار العنف والإرهاب، الذي كانت إحدى مظاهره العبوة الناسفة التي انفجرت على جانب الطريق يوم الأحد الماضي وأودت بحياة أربعة من جنود الولايات المتحدة وجرحت ثلاثة آخرين. وأما الشاغل الآخر، فهو الاتجار الإجرامي بالمخدرات. وتستمر هذه التحديات القائمة في آن معا بعرقلة إعادة البناء وتنفيذ عملية بون.

ولقد أيدت جمهورية كوريا بقوة عملية إعادة البناء والتنمية وإحلال الاستقرار في أفغانستان. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أنشأت جمهورية كوريا وحدة طبية ووحدة لإعادة البناء في أفغانستان، يصل مجموع أفراد الوحدتين إلى ٢٠٠ فرد. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قدمت جمهورية كوريا تبرعات بقيمة ٥٧ مليون دولار للإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة البناء. وقد خُصص الجزء الأعظم من هذه الأموال لبناء المدارس والمستشفيات ومراكز التدريب المهني، وخُصص منها مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم الانتخابات المقبلة.

وما برحت جمهورية كوريا تتمسك بموقفها الملتزم بنجاح إعادة بناء أفغانستان، وتعلن تعهدها بمواصلة دعمها في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم الأخير على قائمتي هو ممثل تركيا وأعطيه الكلمة.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لأنني آخذ الكلمة للمرة الأولى خلال شهر آب/أغسطس، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أتمنى لكم كل النجاح. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2005/525) الذي يصف الحالة الراهنة في أفغانستان. إنه تقرير منير فعلا. كما أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم، وأن أشيد به وبزملائه على الجهود التي يبذلونها سعيا لتعزيز الديمقراطية والسلام والاستقرار في أفغانستان.

لقد سبق أن أعلنت تركيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة منذ فترة وجيزة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء الروابط التاريخية العميقة وعلاقات الصداقة التي تربط بين تركيا وأفغانستان، فقد أخذت الكلمة لإبراز بعض النقاط من وجهة نظر بلدي.

لقد شكل اعتماد الدستور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، علامتين بارزتين في عملية بون، وأكدا من جديد تكريس الشعب الأفغاني نفسه لتحقيق المصالحة والسلام والاستقرار في بلده، وبالتالي في المنطقة ككل. ويحدونا أمل وطيد أن يتحقق الهدف النهائي في اتفاق بون، وهو إجراء انتخابات البرلمان ومجالس المقاطعات في ١٨ أيلول/سبتمبر، في الموعد المحدد وفي بيئة آمنة.

ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٥، تولت تركيا للمرة الثانية قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، مع مشاركة وحدة عسكرية تركية كبيرة من أجل تحقيق المزيد من تعزيز السلام والهدوء والنظام والقانون في أفغانستان. وكما أشار تقرير الأمين العام، فقد سلّمت تركيا، بعد إتمام مهمتها، قيادة القوة إلى إيطاليا في ٤ آب/أغسطس. ومع ذلك، فمن نافلة القول إن التزام تركيا القوي بالأمن والوحدة وإعادة البناء والرخاء في أفغانستان سيستمر بدون تردد. وكانت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي إلى أفغانستان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، خلال فترة قيادة تركيا للقوة الدولية، فرصة لحكومتنا من أجل تأكيد استعدادنا لمساعدة ودعم أفغانستان بكل طريقة ممكنة.

إن الخيار الوحيد أمام أفغانستان هو النجاح. وبالتالي، فإن استمرار التزام المجتمع الدولي بتحقيق هذا الهدف سيظل أساسيا في الشهور والأعوام المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود مرة أخرى أن أشكر غير الأعضاء والأعضاء في مجلس الأمن على المساهمات التي قدموها في مناقشة اليوم بشأن أفغانستان.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في التحضير لانتخابات مجلس النواب (الفولسي جيرغا) وانتخابات مجالس المقاطعات المزمع إجراؤها في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بما في ذلك وضع القائمة النهائية للمرشحين واستكمال تسجيل الناخبين، ويشجع جميع المشاركين الأفغان، وبخاصة المرشحين ومؤيديهم، على العمل البنَّاء لكفالة القيام بالحملات الانتخابية الجارية بسلام وفي أجواء تخلو من التخويف، وإجراء الانتخابات بنجاح. ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة مالية إضافية لسد العجز المالي البالغ قدره ٢٩,٦ مليون دولار، في الموارد المالية اللازمة لإجراء هذه الانتخابات.

”ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء تزايد الهجمات التي أخذت تشنها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى في أفغانستان خلال الأشهر القليلة الماضية. ويدين المجلس المحاولات الرامية إلى زعزعة المسيرة السياسية بالأعمال الإرهابية أو أشكال العنف الأخرى في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يؤيد المجلس جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى تعزيز أسباب السلامة وتوطيد الاستقرار في البلد، بدعم من القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، كل في إطار مسؤولياته.

”ويؤكد مجلس الأمن كذلك أهمية استمرار التعاون وتكثيف الحوار بين الدول المجاورة والحكومة الأفغانية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية وتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان على المدى البعيد.

”وينوه مجلس الأمن بالتقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما في مجال إصلاح القطاع الأمني، ويرحب في هذا الصدد بانتهاء عملية نزع سلاح القوات المسلحة الأفغانية. ويقطع المجلس بضرورة أن يظل المجتمع الدولي ملتزما في مستوياته العليا بتقديم المساعدة إلى أفغانستان في التصدي للتحديات المتبقية، ومن بينها معالجة قضايا الحالة الأمنية، وتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية، والتعجيل بإصلاح قطاع العدل، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

”ويرحب مجلس الأمن برغبة المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية في الاتفاق على وضع إطار جديد للمشاركة الدولية بعد انتهاء عملية بون السياسية. ويعرب المجلس، في هذا المجال، عن استعداده لإعادة النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بعد الانتهاء من عملية الانتخابات، وذلك استنادا إلى تقرير الأمين العام المزمع تقديمه وفقا لقراره ١٥٨٩ (٢٠٠٥)، وفي ضوء المشاورات التي ستجريها الأمم المتحدة مع حكومة أفغانستان ومع جميع الجهات الدولية المعنية حتى يتسنى للأمم المتحدة مواصلة القيام بدور حيوي في مرحلة ما بعد بون. والمجلس على استعداد أيضا للنظر في تجديد

ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية قبل انتهاء فترة عملها، بناء على طلب تقدمه حكومة أفغانستان“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/40.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.